جمهورية بوروندي: اتفاق (اروشا) للسلام دراسة في اثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى عام ٢٠٠٨

Republic of Burundi:"Arusha" peace agreement, a study of its social, economic and political effects until 2008

الاستاذ الدكتور ذاكر محي الدين عبد الله العراقي

قسم التاريخ تاريخ الوطن العربي وافريقيا المعاصر

كلية الآداب / جامعة الموصل/ العراق

Prof. Dr. Thaker Muhialdiye Abdullah Al-Iraqi

College of Arts /University of Mosul

Iraq

Thaker.m.a@uomosul.edu.iq

المُستخلص

للصراعات العرقية والسياسية والحروب الأهلية تأثراتها السلبية والسيئة في العديد من دول العالم، ولاسيما دول القارة الافريقية التي شهدت العديد من هذه الحروب، ومنها جمهورية بوروندي، التي شهدت صراعات داخلية وحروب اهلية، راح ضحيتها مئات الالاف من المدنيين، ونحاول في هذا البحث توضح ذلك عبر اربعة محاور:

أولاً: الموقع الجغرافي والتكوين السكاني:

ثانياً: اسباب الأزمة وتداعياتها:

ثالثاً: الصراع على السلطة:

رابعاً: معالجة الأزمة وانهاء الحرب الاهلية :

Abstract

Ethnic and political conflicts and civil wars have negative and bad effects in many countries of the world, especially the countries of the African continent, which witnessed many of these wars, including the Republic of Burundi, which witnessed internal conflicts and civil wars, which claimed hundreds of thousands of civilians,. And we try in this research to clarify this across four axes:

First - Geographical location and demographics:

Second - The causes of the crisis and its repercussions:

Third - the struggle for power:

Fourth - Dealing with the crisis and ending the civil war:

المُقدمة

- اشكالية الدراسة:

للصراعات العرقية والسياسية والحروب الأهلية تأثراتها السلبية والسيئة في العديد من دول العالم ـ ولاسيما دول القارة الافريقية التي شهدت فيها، ووفقا لتقارير الأمم المتحدة ١٤ دولة من اصل ٥٣ دولة أفريقية عانت من الحروب الأهلية اثناء عام ١٩٩٦ لوحده فقط ـ على كافة مقومات ومظاهر الحياة في بعض هذه الدول، ومنها بوروندي، التي شهدت صراعات داخلية وحروب اهلية، راح ضحيتها مئات الالاف من المدنيين مواطنو هذه الدول، التي فشلت انظمتها الحاكمة في توفير العيش الرغيد لهم، وفي توفير السلم والامان لمجتمعاتها.

- فرضية الدراسة :

وكما هو معروف ولدت بوروندي، مثل اكثر دول القارة السمراء، وهي تحتوي جذور الصراعات العرقية، على الرغم من كل التدابير التي اتتخذتها حكومتها، ومحاولاتها في وضع استراتيجيات عديدة لمواجهة هذه التحديات، الا انها غدت أنموذجاً لصراعات دموية شرسة، اذ تحكي هذه الدولة قصة حرب اهلية خلفت الدمار والقتل والتهجير على اثر النزاع على السلطة بين الأغلبية من الهوتو والأقلية من التوتسي، والتي بدأت في عام ١٩٩٣، اثر أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد منذ الاستقلال عن بلجيكا في عام ١٩٦٢، واستمرت حتى عام ٢٠٠٦، وقدر عدد القتلى فيها بنحو ٨٠٠ ألف قتيل معظمهم من التوتسي، وكانت نتيجة لانقسامات عرقية طويلة بين قبيلتي الهوتو والتوتسي

فيها، وظهرت بوادر انتهائها بعد توقيع اتفاق اروشا عام٢٠٠٠، والذي افضى الى تولي الرئيس بيير نكورونزيزا السلطة فيها، في آب/ اغسطس ٢٠٠٥، وتحاول هذه الدراسة تبيان الاطر العامة لهذه الحروب، كما تحاول متابعة الحلول التي انتهجتها هذه الحكومة، ومنها التزامها باتفاق اروشا، والتي تحكي قصة ارادة داخلية للتعايش والسلام.

أولاً: الموقع الجغرافي والتكوين السكاني:

تعد بوروندي من اصغر الدول الافريقية مساحتها ٢٧٨٣٤ كيلومتر مربع وتبلغ[١]، وهي واحدة من أفقر البلدان الخمسة في العالم، وتحتل المرتبة ١٦٦ في سلم التصنيف العالمي المكون من ١٦٩ دولة من حيث قدراتها الاقتصادية، والتطور الإنسانيِ المتدنية، وهي دولة داخلية لا سواحل لها تقع ضمن هضبة البحيرات في وسط القارة، يحدها من الشمال دولة رواندا، ومن شرقها وجنوبها دولة تنزانيا، ويحدها في غربها دولة الكونغو الديمقراطية (زائير)، وتشرف أرضها من الغرب على حافة أخدود شرقي أفريقيا حيث بحيرة تنجانيقا التي تحد حدودها مع دولة الكونغو الديمقراطية (زائير)[٢].

وينتمي السكان البالغ تعدادهم ١٠,٣٩٥,٩٣١ نسمة (تموز/ يوليو ٢٠١٤) إلى ثلاثة مجموعات عرقية، فالجماعات الزنجية من قبائل الهوتو(Hutu) ويشكلون نحو ثلاثة أرباع سكان بوروندي بما نسبته ٧٥٪، وكان الاسم الصحيح لهم هو «البانتو» وهم السكان الأصليين في بوروندي، وكانوا يعملون بالزراعة، والمجموعة الثانية تتكون من قبائل التوتسي(Tutsi) وتنتمي إلى أصول حامية اختلطت بالزنوج، وكانوا جماعات متنقلة تعمل بالرعي، أتت من الشمال الشرقي إلى منطقة البحيرات العظمى (الأخدود الأفريقي)، من أجل إيجاد الكلأ لقطعانهم، وطلبوا من البانتو (أي الهوتو، السكان الأصليين) أن يكون لهم ولقطعانهم مكاناً يقطنونه، وبدأ التوتسي يتوطدون في بوروندي وشكلوا اقلية متسلطة تتراوح نسبتها ما بين ١٥-٢٠٪ من مجمل السكان[٣].

والمجموعة الثالثة من الأقزام ونسبتها ضئيلة تشكل قبيلة التوا (Twa) اساس هذه المجموعة، فضلاً عن جماعات مهاجرة تشكل أقلية من دول مالي والسنغال وغنيا ومن الهند ومن باكستان، ثم جالية عربية، وتعد اللغة الكيروندية (لغة المجتمع البوروندي) اللغة الرسمية في البلاد واللغة الفرنسية

وتعد اللغة السواحلية لغة التجارة في بوروندي ويلم بها معظم السكان[٤].

ولا توجد إحصائيات دقيقة لنسب الأديان في بوروندي، ولكنها تقدر على النحو الآتي: ما نسبته ٦٠٪ من السكان نصارى كاثوليك ونحو ما نسبته ١٠٪ من المسلمين[٥]، ومجموعات نصرانية مختلفة وأخرى ذات ديانات محلية، ويبلغ تعداد سكانها نحو ١٠,٦ مليون نسمة حتى تموز / يوليو ٢٠١٦[٦].

وفي ضوء التمدد العرقي لمكونات المجتمع البوروندي تشترك بوروندي مع جاراتها في منطقة البحيرات العظمى الافريقية التي تضم دول بوروندي ورواندا وأوغندا وتنزانيا وكينيا والكونغو الديموقراطية في تنوعها الاثني والعرقي والقبلي، والتي شهدت صراعات اثنية قبلية مشابه لما حدث فيها، ولاسيما رواندا التي شهدت عمليات إبادة للتوتسي في عام ١٩٩٤ والتي خلفت نحو ٨٠٠ ألف قتيل معظمهم من التوتسي، وهو الأمر الذي زاد من حدة الصراعات في هاتين الدولتين اللتين لهما النمط السياسي والعرقي نفسه، كانت المنطقة التي تعرف في السابق باسم رواندا ـ أوروندي، جزءً من إقليم شرق إفريقيا الخاضع للاستعمار الألماني في نهاية القرن التاسع عشر، اذ أضيفت الى جارتها من الدول الافريقية الخاضعة للمستعمرة الألمانية تنجانيقا (حالياً تنزانيا)، وبعد الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٢٣ أصبحت بوروندي (أوروندي) إقليماً تحت الانتداب تديره بلجيكا، وفي عام ١٩٤٦ صوتت أوروندي لتصبح مملكة بوروندي المستقلة يطلق على ملكها اسم (الموامي)، ثم أصبحت دولة مستقلة في الأول من تموز/ يوليو١٩٦٢، وكان ابناء قبيلة التوتسي حينئذ قد سيطروا على السلطة في بوروندي، فضلا عن ذلك، ما تشهده مناطق شرق الكونغو من صراعات ناتجة من تدخل دول الجوار(أوغندا، رواندا، بوروندي) في ضوء التمدد العرقي لتلك الدول في شرق الكونغو وما تحويه تلك المنطقة من ثروات[٧].

ثانياً: اسباب الأزمة وتداعياتها:

لهذه الازمة اسباب عديدة ومنها :

أ- التركيبة الاثنية وتداعياتها على الازمة: كما هو معلوم تأتي التركيبة الاثنية للمجتمعات الأفريقية في مقدمة أسباب الحرب الأهلية في القارة السمراء التي عانت من تعدد أشكال وأنماط التعددية، سواء كانت أثنية، أو لغوية، أو دينية، والتي من جرائها غدت القارة مهيأة اصلاً لتلك الصراعات ذات الطبيعة الاثنية، وذلك لتميز التركيبات الاثنية فيها بقدرتها السريعة على تبديل ولاءتها مع السياسات الطارئة والمتعددة والمعقدة، فالأثنية بحد ذاتها ليست سبباً كافياً لظهور وتفجير الصراعات الاهلية، الا انها ظهرت على اثر شعور جماعة أو جماعات أثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة... الخ[٨].

ولم تكن جمهورية بوروندي بمنأى عن تلك الصراعات الاثنية الافريقية، لأن تنوعها الاثني جعلها من أكثر الدول الأفريقية التي تشهد صراعات وحروب أهلية بين أكبر جماعتين عرقيتين فيها هما قبائل الهوتو وقبائل التوتسي، وترجع هذه الصراعات إلى العديد من القضايا والمشكلات، وهناك من يرجع بداية الصراع بين الطرفين الى حقب تاريخية قديمة استأثرت بها قبيلة التوتسي بالقوة والثروة عبر ترسيخ الأساطير والمرويات الشعبية عن الأصل المقدس للتوتسي وحقهم في الحكم والقيادة، وبحلول القرن الخامس عشر الميلادي غزا التوتسي بوروندي من جهة إثيوبيا واستطاعوا أن يسيطروا على الأغلبية من السكان الأصليين من قبيلة الهوتو واستعباد بعضهم، ومارست ضدهم أعمال قهرية، لأن التوتسي كانوا شعباً أكثر قوة من الهوتو الذين وافقوا على زراعة المحاصيل من أجل التوتسي،

وبالمقابل وافق التوتسي على حماية الهوتو، وبمرور الوقت استطاعت مجموعة صغيرة من طبقة النبلاء تنحدر من سلالة التوتسي تعرف باسم (الجانوا) حكم بوروندي، وحاز التوتسي ثراءً كبيرا بعد توطدهم في البلاد عن طريق النشاط الاقتصادي مستغلين جهل وحاجة ابناء قبيلة الهوتو للطعام، عن طريق عمليات التبادل والمقايضة بين الطرفين، فهناك نظرة تشاؤمية يعاني منها سكان الأغلبية بسبب التمييز العرقي، الذي تعرضوا له من لدن الأقلية التي حكمت بورندي، والتي كانت لها وجهات نظر متطرفة أثرت بشكل كبير على الوفاق الداخلي، وعملت على ادامة زخم واستمرارية الصراعات الاثنية العنيفة هناك، ذلك الصراع الذي يستند على قواعد عديدة منها :الاثر الكبير للاختلافات العرقية بوصفها المصدر الرئيس للتوترات والصراعات هناك، فضلا عن طبيعة التمايز الثقافي بين الهوتو والتوتسي، واثرها التاريخي في تشكيل العداوات العرقية بين سكان بوروندي[٩].

ب - **التنوع الاثني واثره على الاوضاع الاقتصادية**: في حقبة ما قبل الاستعمار كان مصطلحي(الهوتو والتوتسي) يمثلان إلى حد كبير الاختلافات في الطبقة الاقتصادية، وليس الاختلاف في الأصول العرقية للسكان، وكان من الممكن أن يتحول أي فرد من الهوتو استطاع تكوين ثروة إلى توتسي، وبالعكس كان من الممكن أن يتحول أي فرد من التوتسي انخفضت منزلته الاقتصادية الى هوتو، وهكذا وبمرور الوقت، ونتيجة للثروة التي تمتع بها التوتسي، وقدرتهم في إدارة النشاط الاقتصادي، ازدادوا نفوذا وقوة وثروة، على الرغم من كونهم يمثلون أقلية سكانية في مقابل الأغلبية الفقيرة من السكان الأصليين، وبذلك اصبح التوتسي يتمتعون بالسلطة والتفوق العرقي والاقتصادي، ومنحهم ما سبق شرعية سياسية في تولي مناصب عليا في الدولة والمجتمع[١٠].

اوضحت احدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي، والتي استهدفت اسباب الحروب الأهلية في١٦١ دولة بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٩٩، أن العوامل

الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، التي تعاني من تخلف اقتصادي واضح، وتدني معدلات النمو الاقتصادي، والمستويات العالية للفقر وتفاقم الديون وتدني متوسطات دخول، وضعف مستوى البنى التحتية، وهو ما شكل سبباً مباشراً لنشوب الحروب الأهلية في بورندي على الرغم من امتلاكها للعديد من الموارد والثروات، كالحديد والكوبالت والمنجنيز والفوسفات والأخشاب ومواردها الزراعية كالبن والشاي، إلا أن هذه الثروات لم تؤهل الدولة للتنمية الاقتصادية في ظل سيطرة واستغلال السلطة الحاكمة، وكذلك المعارضة المسلحة التي استولت على جزء منها، ناهيك عن استنزاف الدول الغربية، كالولايات المتحدة وفرنسا لهذه المتعددة الثروات[١١].

لذا لم تجلب هذه الموارد لبوروندي سوى المتاعب والعنف والدمار نتيجة سيطرة القوى المتصارعة عليها وحلفائهم المحلين والدوليين، مع غياب حق الشعب في هذه الثروات، وهو ما كان له دور فاعل في عدم استقرار الدولة، كما تسبب في اتساع الهوة بين الطبقات وعرقل عملية الاندماج الوطني في المجتمع وزاد من حدة العنف والنزاع نتيجة لفشل النظام البوروندي في تلبية الحد الأدنى من المتطلبات الشعبية المتمثلة في العيش الرغيد الذي يضمن توفر الغذاء والماء والمسكن والصحة والتعليم وما الى ذلك[١٢].

اضف الى ذلك، ادى احتكار ابناء التوتسي للسلطة والنفوذ والقضاء في الدولة الى تعذر على ابناء الهوتو الحصول على حقوقها بشكل مستمر امام القضاء ووجد أن٨٠٪ من القضايا المعروضة هي نزاعات على الأراضي، وان القضاة الذين يحكمون معظمهم من التوتسي، ومتحيزين لجماعتهم ويكرهون إدانتهم، في الوقت الذي يفرضون العقوبات القاسية على الهوتو الذين أصبحت حقوقهم مهدورة وضائعة، في ظل استئثار التوتسي بالسلطة، واحتكارها لكافة مناصب الدولة، وهو ما جعلها تقوم بمحاولات لإحداث خسائر جسيمة للأغلبية المحكومة، مع استخدام طرق منهجية من قبل ابناء التوتسي لوضع ابناء التوستي

في عبودية دائمة[١٣].

ج- تاثيرات التداخلات الاقليمية في ازمة بوروندي:

تعيش دول منطقة البحيرات العظمى الأفريقية، الكثير من المآسي، فلم تخل دولة من الدول المشاطئة من الصراع المتأجج، بل إن تداخل القبائل والولاءات فيما بينها، خلق تمازجا في الأحداث، وجعل من العسير التركيز على أزمة دولة دون الرجوع إلى جذورها في الأخرى، وينبغي الاشارة الى ان معظم الدول الافريقية تتشاطر مع بوروندي وتتقاسم معها المشكلة نفسها، وتتعايش على مضض مع تبعات التفوق والتسلط العرقي، ولاسيما في منطقة البحيرات العظمى، وبخاصة رواندا والكونغو وتنزانيا، وهي الدول المجاورة لبوروندي، والتي عانت هي الأخرى من اثار هذا الانقسام، والتفوق العرقي، وسوء توزيع الثروة مع امتداد جماعات العرقية لقبيلتي الهوتو والتوتسي إليها، ومن ثم شهدت هي الأخرى العديد من الحروب العرقية وعمليات الإبادة الجماعية، التي أثرت بشكل كبير على شكل الدولة وكيانها، وادى الى دعم الاكثرية العرقية في راوندا مع الاقلية العرقية المشابهة لها في بوروندي، وكذا هو الحال مع الكونغو وبوروندي، اذ سعت كل دولة من هذه الدول للتاثير في دول الجوار الاقليمي، ولاسيما مع ازمة بوروندي، والمثير ان هذه الدول هي ايضا عانت من اثار الحروب الاهلية واكتوت بنارها [١٤].

ان تبادل القتل على أساس عرقي والمذابح الجماعية التي شاهدتها بوروندي وبعض الدول المجاورة لها كرواندا، هو أمر يرجع لعهد حديث جداً، وأساساً بدأت أعمال القتل أواخر الخمسينات، وفي حالات كثيرة لم تحدث حتى الستينات، ولم تأت أسبابها في شكل عنف طائفي تقليدي، بل على العكس كانت أسبابها في المعالجة الحديثة للغاية من لدن النخب السياسية للهويات العرقية النامية حديثاً، والتي اتخذت شكلاً مختلفاً اليوم عن ما قبل الحقبة الاستعمارية أو

الحقبة الاستعمارية نفسها، ومع كل هذه التداخلات الاقليمية لازمة بوروندي، فقد تعددت المواقف والقرارات الاقليمية منها، (١٥).

د: تأثيرات الارث الاستعماري: وأدى اقدام القوى الاستعمارية على تقسيم القارة الافريقية الى مجموعة من الدول غير المتجانسة عرقياً واقتصادياً وسياسياً ، وحتى دينياً ، الى ازدياد حدة التناقضات في هذه الدول غير المسقرة في غالبيتها، لا عرقياً ، ولا دينياً، ولا اقتصادياً، وحتى في الحد الادنى قبلياً، وهو ما أفرز ازمات خطيرة يصعب معالجاتها لاحقاً، ولم تسلم دولة افريقية من هذه السياسة الاستعمارية الماكرة، وبخاصة بورندي التي توضحت فيها صورة الانقسام المجتمعي، والسياسي، والاقتصادي، والقبلي في ابشع صوره، وكان للسياسة الاستعمارية تأثيراتها الواضحة فيها، وكما هو معروف فقد لعب المستعمرون والمبشرون دوراً كبيراً في زرع الخلافات فيما بين القبائل والاثنيات والطوائف في القارة الافريقية، بدلاً من مساندتهم وحضهم على التعايش بقومياتهم المختلفة، ولاسيما في بوروندي والدول المجاورة لها، فمن جانبهم عدو الهوتو، وتم تصوريهم على أنهم عبيد الأرض، وتم إقحامهم في الأعمال الشاقة على أنهم محدودي التفكير، أما بالنسبة للتوتسي فقد تم الاهتمام بهم وتوظيفهم وعدهم الطبقة الاستقراطية البارزة، فقد اقدم الألمان في البداية، ومن ثم البلجكين، على اختيار معاونيهم منهم، واستعاونوا بهم في إدارتهم الاستعمارية غير المباشرة، وكانوا مسؤولين عن الأمور الإدارية لبوروندي ودول منطقة البحيرات العظمى (١٦).

لقد فاقمت حدة الصراعات وزادات من الانقسامات المجتمعية، نتيجة السياسات الاستعمارية التي ركزت دائماً على زيادة حدة الخلافات الاثنية التي أصبحت تعد أهم أسباب الحروب الأهلية في القارة، لتأثيرها المباشر على البناء الاجتماعي في العديد من دولها التي عايشت على اثرها حروب كان أساسها الصراع الاثني، كما مارست السلطات الاستعمارية العديد من عمليات التهجير

القسري لبعض الجماعات الاثنية خارج مناطقها الأصلية، وعملت على إعلاء شأن بعض الأقليات المتعاونة معها على حساب أغلبيات متعددة قاومتها أو تصدت لها، بل وتولى معظمهم المناصب السياسية الكبرى في البلاد، والتي تمثلت بشكل واضح بالنظام الملكي القديم الذي حكم البلاد منذ مملكة بانييغينيا التي حكمت منطقة البحيرات، ومن ضمنها بورندي ورواندا، والتي فضل التعامل معها المستعمرين الألمان عند استعمارهم هذه المنطقة منذ عام ١٨٩٧، وحتى قيام الحرب العالمية الاولى التي افقدتها ممتلكاتها هناك(١٧).

كما تعامل معها وبنفس الوتيرة الاستعمار البلجيكي عند فرض سيطرته عليها بعد الحرب، وكذا كان حال الآباء البيض المبشرين بالكاثوليكية منذ أول بعثة لهم عام ١٩٠٠، اذ لم تحاول القوى الاستعمارية المختلفة التي سيطرت على بوروندي التخفيف من حدتها، بل عملت على تكريسها عبر ترسيخ الأساطير والمرويات الشعبية عن الأصل المقدس للتوتسي وحقهم في الحكم والقيادة، ما ساعد على خلق وعي جماعي اثني فيها يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري الموالي للمستعمر، بينما يشعر الهوتو بالضعة والدونية لضعف ولائهم للمستعمر، وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحرب الأهلية فيها على خلفية الولاء أو عدم الولاء للسلطات الاستعمارية، وسرعان ما تحول هذا الصراع إلى صراع عرقي عنيف ودموي بين مكونات المجتمع البوروندي اثناء الوجود الاستعماري، وتفجر في صيغة حرب دموية عنيفة بل ابادة جماعية بعد الاستقلال(١٨).

ومن السياسات الاستعمارية، إقدام السلطات البلجيكية في عام ١٩٢٦ على سن تشريع يزيد من حدة التمايز والانقسام في المجتمع على اساس عرقي، عبر تأكيده على أن كل من يمتلك اكثر من ١٠ بقرات يصنف على انه من قبيلة التوستي، ويصنف الآخرون على أنهم من قبيلة الهوتو، مع عدم وجود إمكانية للتنقل بين الجماعتين، ومنذ عام ١٩٣٠ فرضت السلطات البلجيكية بطاقة الهوية الشخصية على سكان بوروندي، مع الإشارة الإجبارية لما سمّاه الأصل الإثني:

(هوتو، توتسي، توا)، الأمر الذي نتج عنه آثار كارثية في الصراع بين المكوّنات السكانية فيما بعد[١٩].

فضلاً عن ذلك، سعت السلطات البلجيكية الى محابات الطبقة العليا من قبيلة التوتسي، وعرضت على ابناء اثريائهم فرصاً للتعليم والتقدم الاقتصادي، والحصول على الوظائف العليا في دوائر الحكم الاستعماري البلجيكي، فتعزز من جراء ذلك وضعهم في الدولة، وغدت لهم القوة والمنعة، والسطوة، وسلطة اتخاذ القرار، ولاسيما بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٣٣، اذ قامت سلطات الانتداب البلجيكي بإنهاء واقصاء العدد القليل بل النادر من عناصر قبيلة الهوتو في دوائر الدولة[٢٠].

وفي منتصف عام ١٩٥٠ قامت هذه السلطات باحتواء ناجح للحركة التي قادها مجموعة ممن ينحدرون في اصولهم الى الطبقة الأرستقراطية المحلية، وحاولت دعمهم أو مساندتهم في المشهد السياسي، ولاسيما وأنهم لا يكنون عداوة لشعار التمدن الذي رفعته السلطات الاستعمارية البلجيكية آنذاك، وبذلك شكلت السياسات والإجراءات التي اتخذتها القوة الاستعمارية في حقبة سيطرتها كفيلة بإذكاء العداوات والريبة بين ابناء المجتمع البوروندي وهزت اسس السلام بين ابنائها واشعلت العنف الحقيقي فيها[٢١]، كما كان للعوامل الاقتصادية المتدهورة وازدياد الفقر والجفاف والمجاعات، فضلاً عن المشاكل السياسية والكراهية العرقية الدور البارز أيضاً في نشأة والهاب الصراع في المجتمع البوروندي[٢٢].

لعل ما سبق يفسر لنا بجلاء ان للسياسة الاستعمارية والتفوق والتسلط العرقي والتباين الاقتصادي، افرزت نتائج وخيمة القت بضلالها القاتمة على الاستقرار في بوروندي، فالأغلبية من الهوتو شعرت وكأنها مقهورة وحقوقها مهدورة، وذلك في مقابل وضع الأقلية من التوتسي التي تتمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم مارست الضغط على سكان الهوتو للقبول

بسياسة الأمر الواقع، وهو ما ولد إحساساً لدى الطبقة المتعلمة من قبيلة الهوتو وبعض زعمائهم بالقهر والظلم وسلب الحقوق، وجعلهم يقفون أمام هذه الأقلية التي تتمتع بالنفوذ والثروة والسلطة لاسترداد حقوقهم الشرعية في الدولة، بعد ان شعر سكان الهوتو بأن حقوقهم أهدرت وأصبحوا عبيد لقبيلة التوتسي، الذين توطدوا في أرضهم، وقد أدى هذا التوتر بين الجانبين لأزدياد حدة الصراعات التي انتهت بحروب أهلية أعقبها انهيار لدعائم الدولة كافة [٢٣].

يظهر مما سبق ان المجتمع البوروندي مجتمع غير متجانس، على الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة من حيث اللغة والثقافة والتنظيم والتاريخ الاجتماعي، وتوضحت صورة عدم التجانس هذه في الصراع العرقي، الذي تفجر مرات عديدة حتى غدت بوروندي في عام ١٩٩٥ أنموذجاً للانفصال على اثر تشكل خارطة اثنية في البلاد، بسب استعار حملات التطهير العرقي بين الجانبين، اذ وجدت أعداد كبيرة من قبيلة التوتسي المشردين في شمال شرق كلاً من مدن (كاينزا ـ نوجوزو ـ كيروندا)، وفي الشمال الغربي يقطن الهوتو وهم يعيشون في التلال[٢٤].

ويوضح ما سبق، الانقسام والهوة بين المجتمع البوروندي، ولاسيما بين المناطق والعشائر المشتركة العيش، والتي لم تكن الاختلافات العرقية متجذرة فيها بقدر ما تم استيرادها من الأيديولوجيات القبلية في المحيط الاقليمي، وهو ما دفع السلطات البوروندية لإيجاد هويات عرقية منفصلة تحت إطار معين، وتغلفها بغطاء وطني ظاهري، وهناك من أكد على ان جوهر هذا الصراع يكمن في الخلافات التي تدور حول ثلاثة قواعد أساسية، وهي: أهمية ووضوح الاختلافات العرقية بوصفها مصدر للتوتر، وطبيعة التمايز الثقافي بين الهوتو والتوتسي، ودور التاريخ في تشكيل العداوات العرقية، والتي كان من أهم وابرز نتائجها ازدياد حدة التوترات بين الجانبين، أعقبها صراع ثم نشوب حرب أهلية، وعمليات إبادة جماعية راح ضحيتها مئات الآلاف من الطـرفين[٢٥].

ثالثاً: الصراع على السلطة:

يعد الصراع على السلطة من اهم وابرز العوامل في نشأة الصراع بين الهوتو والتوتسي، ومما اسهم في اذكائها طبيعة التركيبة السكانية غير المتجانسة، وما ترتب عليها من وضع قبلي واجتماعي أدى إلى خلق مشكلات سياسية حادة نتج عنها حروب ضارية بين الجماعتين العرقيتين، أعقبها حرب إبادة جماعية في بوروندي ظلت إرهاصاتها حتى الآن.

ترأس الملك الملقب (mwami) أرستقراطية أميرية تدعى (ganwa) والتي تملك غالبية الأرضي، وتفرض ضرائب على المزارعين الذين عاشوا في الغابات، والملوك التوستي حكموا البلاد لقرون واصبح ملوكهم رسمياً منذ السيطرة الاستعمارية الالمانية في ١٨٩٩، لقد أدى سوء الظن المتبادل بين ابناء الهوتو والتوتسي، إلى اضطراب مستمر في بوروندي، اذ عارض بعض ابناء الهوتو حكم التوتسي، وازداد تدهور الوضع اكثر في عام ١٩٦٥ اثر اغتيال متعصبون رئيس الوزراء بيير نجنداندوموي، فتزايدت معها عمليات القتل، والعنف في البلاد، واشتعال الحرب الأهلية بين الطرفين، ومما زاد في اضطراب الاوضاع اطلاق النار ـ وفي وقت لاحق من العام نفسه ـ على ليوبولد بيها رئيس الوزراء الذي خلف نجنداندوموي، فحل محله في رئاسة الحكومة مايكل مايكامبيرورئيس اركان الجيش في بوروندي، والذي تمكن في عام١٩٦٦ من الاطاحة بالحكم الملكي اذ كان يحكمها الملك نتاري الخامس بانقلاب عسكري وإعلان بوروندي جمهورية وتنصيب نفسه رئيساً لها[٢٦].

وحالت الممارسات من لدن الأقلية الحاكمة دون وجود أي مشاركة، أو استقرار بين الجانبين لعقود من الزمان، في الوقت الذي كل ذلك كان سببا ودافعا رئيسا في سعي بعض ابناء قبيلة الهوتو لقيادة انقلاب عسكري على السلطة، والسعي للإطاحة بالنظام القائم في عام١٩٦٩، وهو ما ادى الى ردود فعل قاسية

من لدن رئيس بوروندي آنذاك مايكل موتشمبيرو (١٩٦٦ ـ ١٩٧٦) الذي اوعز لاتباعه من ابناء التوتسي للقيام بارتكاب مذابح دموية ضد ابناء الهوتو في عام ١٩٧٢ على اثر فشل ثورة ضد حكم التوتسي قام بها ابناء الهوتو، والتي راح ضحيتها ما يقرب من ٣٠٠ ألف شخص معظمهم من الهوتو، وقد أثرت بشكل كبير على الأمن الإقليمي، ومن ثم الدولي آنذاك، اذ عدت اكثر فظاعة من مجازر النازية في المانية [٢٧].

وفي عام ١٩٧٦ أصبح العقيد جان باتيستا باجازا رئيساً جديدا في بوروندي، بعد أن قاد مع مجموعة من ضباط الجيش انقلاباً عسكرياً تولى على اثره السلطة فيها، وحاولت السلطة في عهده اجراء بعض الاصلاحات السياسية وفسح المجال امام مشاركة اوسع للهوتو، وأقر الناخبون في عام ١٩٨١ دستوراً جديداً للبلاد نص على قيام مجلس وطني لبوروندي، وفي عام ١٩٨٢ انتخب المجلس كأول هيئة تشريعية في بوروندي منذ عام ١٩٦٥[٢٨].

تدهورت العلاقات تحت قيادة باجازا، بين حكومة بوروندي والكنيسة الكاثوليكية ذات النفوذ على اثر اقدام الحكومة على التدخل في شؤونها، وأصبحت إقامة الصلوات فيها تحتاج إذناً من الحكومة، فأدى ذلك الى اثارة السخط وشعور عدم الرضا في صفوف الجيش بسبب العلاقات المتدهورة للحكومة مع الكنيسة، وهو ما عجل بالإطاحة بباجازا في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧ بانقلاب عسكري قاده الرائد بيير بيويوا باجازا والذي حاول العمل من أجل إتاحة حريات دينية أكبر في بوروندي، ومع ذلك فقد استمر تدهور الاوضاع فيها وتكررت معها الحروب والصراعات العرقية في بوروندي عام ١٩٨٨ وراح ضحية الابادة الجماعية فيها مقتل مئات الآلاف من كلا الجانبين، فضلاً عن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية للدولة بشكل عام، ولأبناء الهوتو بشكل خاص، كما ترتب عليها عمليات تهجير ونزوح ولجوء لعشرات الآلاف من اللاجئين بنسب تقرب من ٢٠ ألف من التوتسي، ومئات الآلاف من الهوتو إلى الدول المجاورة[٢٩].

وهو ما مكن ابناء التوتسي من الحافظ على هيمنتهم السياسية لحقبة زمنية طويلة امتدت لأربعة عقود، واستطاعت اثناء هذه المدة إبعاد ابناء الهوتو عن السلطة السياسية بنجاح، ومع ذلك تولد لديها تخوف مزمن من عمليات الإبادة الجماعية التي يتعرض لها بعض اتباعها من ابناء التوستي على يد معارضيهم الذين نظموا انفسهم في فصائل معارضة مسلحة من ابناء الهوتو لمواجهة النظام الحاكم ومناصريه، وقاموا بحركات تمرد مسلحة وعمليات عسكرية لإبادة ابناء التوتسي في مناطق تواجدهم، في محاولة من ابناء الهوتو لانتزاع السلطة في بوروندي[٣٠].

وعلى الرغم من وجود العديد من جهود الوساطة لتسوية هذا النزاع قام بها البعض، الا أن جهودهم هذه لم يكن لها أي قيمة على ارض الواقع في ضوء عدم تنازل أي من الطرفين عن مصالحهم الفرعية في مقابل المصلحة الفوقية، فضلاً عن عدم وجود ضمانات أمنية تضمن تحقيق السلام بين الطرفين، ولاسيما مع اصرار المؤسسة العسكرية الموالية للنظام على عدم رجوع الجيش الى ثكناته في المناطق التي تشهد صراعاً عرقياً ما شكل عاملاً مهماً في استمرار عدم الاستقرار وتواصل النزاع هناك كما حدث في عام ١٩٩٢ ، والتي تجددت فيها الحرب الاهلية وبقوة راح ضحيتاها عشرات الاف من المدنيين من كلا الطرفين[٣١].

وهو ما دفع العقلاء الى التحرك لتدارك الموقف ووقف نزيف الدم عبر اقرار السلطات البوروندية دستوراً جديداً في اذار/ مارس ١٩٩٢ يعطي للهوتو المزيد من المشاركة الديمقراطية في البلاد، وبموجب الدستور الجديد اجريت أول انتخابات رئاسية بالبلاد وفق الاطر الدستورية الديمقراطية في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ فاز فيها زعيم الجبهة من أجل الديمقراطية ملتشور نداداي من الهوتو وأصبح بموجبها رئيساً لبوروندي[٣٢]، الا ان اغتياله في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، على اثر انقلاب عسكري قاده بعض الجنود التوتسي ، أدى الى تعطيل الدستور وانهاء الاستقرار هناك وقيام حرب أهلية عرقية واسعة راح ضحيتها مئات الاف بين قتيل وجريح ولاجئ ونازح من التوتسي والهوتو

على السواء[٣٣].

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ عين البرلمان سايبرين نتايااميرا من الهوتو أيضاً رئيساً مؤقتاً للبلاد في محاولة لإيجاد حل للازمة وتهدئة الاوضاع التي ضلت على الرغم من ذلك تزداد تدهوراً بسبب التدخلات الدولية واصرار كل الاطراف على تغليب لغة القتال على لغة السلام، وهو ما تضح لاحقاً اثر اغتياله في نيسان/ أبريل من العام نفسه وهو بصحبة الرئيس الرواندي جوفنال هيبارمانا اللذين لقيا مصرعهما عندما أسقطت طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابها من مطار عاصمة رواندا كيجالي[٣٤].

على اثر ذلك اختار البرلمان سلفستر نتبانتجينا ، من الهوتو رئيسا جديدا، وظلت أحداث العنف العرقية وعدم الاستقرار تراوح مكانها في بوروندي، وفي تموز/ يوليو ١٩٩٦ أطاح انقلاب عسكري دبر له التوتسي بالرئيس نتبانتجينا وحكومته فأدى ذلك الى مزيد من العنف واراقة الدماء فيها، ولم يحد منها أو يوقفها تعيين بايويا رئيساً للبـــــلاد[٣٥]، ليظل الحكم بيد ابناء التوتسي المتنفذين في السلطة والمتشبثين بها على الرغم من تأجج المعارضة المسلحة ضدهم، وانتشار العنف والصراع في الدولة[٣٦].

ولعب العامل الدولي دوره ايضاً في تأجيج الصراع وادامته في بوروندي، والتي شهدت جهداً دولياً نشطاً في تقديم يد العون والمساعدة بمختلف اشكلها لهذا الفصيل أو ذاك طبقاً لمصالح واجندات تلك الدول، ويأتي في مقدمتها الدور الأمريكي الذي عزز من توغله في منطقة الشرق الأفريقي لتوسيع نطاق النفوذ الانجلو ـ امريكي على حساب النفوذ الفرانكفوني الذي تقوده فرنسا والتي قدمت بدورها، ولا تزال الدعم الكامل لأنظمة وفصائل مسلحة افريقية ووفق المصلحة الخاصة بها، وحتى لو تقاطعت هذه المصالح مع حلفائها في اوروبا والمعسكر الغربي، فضلاً عن النفوذ والدور البلجيكي[٣٧].

ورافق الموقف الدولي موقف اقليمي لا يقل خطورة عن سابقه في دعم أطراف الصراع، ولاسيما من لدن سلطات أوغندا والتي دعمت فصائل وسلطات أقلية التوتسي سعيا منها لبناء إمبراطورية التوتسي في منطقة البحيرات العظمى، وكان دعمها العسكري واضحاً في الحرب الأهلية في بوروندي وجارتها رواندا، كما اقدمت حكومة رواندا ـ والتي كان دورها واضحاً نتيجة الامتداد العرقي والاثني ـ بتقديم الدعم لحركات المعارضة التي تقودها جماعات من التوتسي[٣٨].

نتج عن الصراع على السلط العديد من التداعيات الخطيرة، وأدى استمراره إلى وجود عواقب وخيمة على مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة، ويأتي في مقدمتها: تدني مستويات دخول الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٢ دولار أمريكي إلى ١٠٣ دولار أمريكي، فضلاً عن تدهور نصيب الفرد من الغذاء ومستويات الخدمات العامة وسوء الحالة الاقتصادية وانتشار الفقر، وكانت هناك تقارير عن كثرة السرقات من الغذاء في الحقول، والسطو من قبل الأشخاص بحثاً عن الطعام، رافقها تضاءل واضح في اعداد الماشية من جراء الحرب، ومما فقام ذلك مواسم الجفاف المتكررة بين عامي ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠، ما ادى الى تضاعف معدل الفقر من مانسبته ٣٣٪ إلى ما نسبته ٦٧٪ اثناء تلك الحقبة [٣٩].

وهناك تقارير عن انتشار الجوع، والوفيات خاصة في المناطق الواقعة شمال نغوزي، وكذلك منطقة بوجوها التي كانت أكثر المناطق تضرراً ، كما أجبرت النزاعات المسلحة العديد من المزارعين على العيش في بيئة غير صالحة ما أدى إلى انتشار الامراض والأوبئة كمرض الملاريا ومرض الإيدز(نقص المناعة المكتسبة)، اذ اكدت الاحصاءات الامية بين عامي ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٤ تراجع متوسط العمر المتوقع لسكان بوروندي من٥١عاماً إلى٤٤عاماً [٤٠]، كما رافق ذلك ازدياد واضح في نسبة الأمية بما نسبته ٣٥٪، بعد ان قضت الحرب الأهلية على المعلمين اما قتلاً أو هرباً أو لجوءً الى الدول المجاورة [٤٠].

- ازمة اللجوء واثرها على الوضع العام :

شهدت بوروندي من جراء الصراع على السلطة، اقدام كلا الجماعتين على الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان والتوسع الواضح في عمليات القتل والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، فضلاً عن عمليات الاعتقال العشوائية وما رافقها من عمليات التعذيب والاختفاء القسري للمعتقلين وللناشطين السياسيين والمعارضين، وهو ما تسببت في تصاعد وتيرة ظاهرة اللجوء الى دول الجوار، وتعد بوروندي ثاني أكبر دولة في القارة متسببة في هذه الظاهرة، فقد شهد عام١٩٧٢ نزح نحو٦٠ ـ ٨٠ ألف لاجئ من الهوتو إلى تنزانيا ورواندا بعد عمليات الإبادة الجماعية التي حدثت في ذلك العام[٤١]، تلاها نزوح نحو٣٠ الف لاجئ من الهوتو الى رواندا عام ١٩٨٨، وتضاعفت هذه الاعداد اضعافاً كثيرة في عام ١٩٩٣ ، ووصل العدد الى نحو٣٠٠ ألف من اللاجئين[٤٢]، وتضاعف الرقم الى نحو مليون و٥٠٠ ألف أُجبِروا على الفرار في عام ٢٠٠٠، فضلاً عن نحو ٢٠٠ ألف لجأوا الى الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن النزوح الداخلي في مدن بورندي المختلفة [٤٣].

ما أدى إلى انهيار دعائم الدولة الأساسية ووقوفها على حافة الهاوية بدخولها في بوتقة الدولة الفاشلة التي انهارت فيها كافة مؤسساتها جراء الحروب الاهلية المتكررة وما رافقها من فشل في تحقيق السلام وتسوية النزاع فيها، ومما فاقم الاوضاع فيها تفشي الأمراض والأوبئة والمعاناة الإنسانية بين أوساط النازحين في الدولة، واللاجئين في الدول المجاورة[٤٤]، ولعل من اخطر نتائج هذا الصراع التجنيد القسري والممنهج للأطفال من لدن اطراف النزاع، اذ تزايدت معدلات استخدام الأطفال، وتجنيدهم في الحرب، حتى وصلت الى نحو١٤ ألف طفل في الحرب وتدريبهم على فنون القتال في الجيش، كما قامت جماعات المتمردين وبخاصة قوات الدفاع عن الديمقراطية(FDD) بخطف الطلاب من المدارس لإلحاقهم بالجيش وتوريطهم في القتال، وبذلك لم تؤثر الحرب على بنية الدولة،

وتفاقم عمليات التطهير العرقي فحسب، بل تسببت في ظاهرة تجنيد الاطفال(٤٥).

وكان من اهم وابرز نتائج الصراع السياسي في بوروندي تدهور الاوضاع الاقتصادية فيها بين عامي١٩٨٤ ـ ٢٠٠٠، وذلك لعدم قدرة السلطة الحاكمة على صرف العملات الأجنبية، وعلى الرغم من امتلاك بوروندي ثروات معدنية مثل خام النيكل والنحاس والكوبالت، فقد أدت الصراعات والحروب الأهلية الدائرة في البلاد إلى تراجع العديد من الشركات الأجنبية عن مواصلة المزيد من الاستكشافات، والتخطيط لأنها مناطق غير أمنة، وأدت الحرب الاهلية إلى هروب المستثمرين وخلقت نوع من الركود، وازداد الوضع سوءاً مع ارتفاع الأسعار بسبب خسائر المحاصيل الزراعية الناتجة عن الجفاف الذي تعرضت له البلاد، كما ازدادت الضرائب على المواد الغذائية في المناطق الحضارية، فضلاً عن انخفاض في نسبة الرواتب، وازدياد القروض على الاستيراد من الخارج(٤٦)، كما رافقها انخفاض كبير في نسبة إنتاج المحاصيل الزراعية من جراء العنف المستشري في البلاد، فطبقة الفلاحين المعدمين في بوروندي تعد مثلاً صارخاً على مدى تاثرها بالحرب الاهلية، ما أدى إلى تضاؤل وانخفاض المواد الغذائية، وبخاصة مع موجة الجفاف التي عانت منها البلاد آنذاك، ونتيما تسبب في انتشار الجوع، والوفيات خاصة في المناطق الواقعة شمال نغوزي، وكذلك منطقة بويجوها التي كانت أكثر المناطق تضرراً بالحرب الاهلية وما ترتب عليها من قتل ونزوح ولجوء، مما أدى إلى التعثر الاقتصادي والتوتر السياسي والذي افضى الى تزايد حدة الخلافات بين الجانبين، ودفعت الى تصعيد ممارسة التوتسي إجراءات قمعية ضد الهوتو(٤٧).

رابعاً: معالجة الأزمة وانهاء الحرب الاهلية:

بدأ المجتمع البورندي يعبر عن نفسه، ويشعر بقيمته في تقرير مصيره، مع حدوث تحول سياسي مهم بعد حقبة من القمع والحروب والابادة الجماعية، إثر تصدي القوى السياسية الفاعلة للمشهد السياسي فيها، ولاسيما بعد ان بدأت هذه القوى بالتعامل مع هذه التركة بشيء من الصرامة والموضوعية، عبر اجراء مصالحة يترتب عليها معاقبة المجرمين وتعويض المتضررين، مستفيدين مما سبقهم من التجارب الوطنية في دول اخرى شهدت الظروف نفسها، والتي قادت إلى نتائج مبهرة وساهمت في تعزيز المسار الديمقراطي وتكريس العدالة وسيادة القانون، وتعد التجربة البورندية ـ في هذا الإطار ـ مهمة وجديرة بالاطلاع والاستفادة منها في معالجة حالات مماثلة من الصراعات العرقية والاثنية والمذهبية في الدول التي تماثلها من حيث التنوع، بعد أن وضعت حرب الإبادة الجماعية أوزارها، واستطاع صناع القرار فيها الاتفاق على حلّ الخلافات بينهم بطريقة(لا غالب ولا مغلوب) لقناعتهم أن الخسارة كانت لجميع الأطراف من دون استثناء، ومن هنا استطاعت بورندي أن تداوي جراحاتها بعد اتفاق الاحزاب والفصائل في الحكومة والمعارضة فيها على نقاط غدت بمثابة خطوط حمر لا يمكن تجاوزها مستقبلاً مهما بلغ بينها الخلاف.

شهدت بورندي على اثر الابادة الجماعية في عام ١٩٩٣، والتي راح ضحيتها مئات الالاف من المدنيين، محاولات جادة محلية ودولية لحل الازمة السياسة فيها بعدها مدخلاً لتسوية تاريخية، اذ عقدت تلك الدول أكثر من قمة رئاسية بمشاركة رئيس جنوب أفريقيا، ورئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي للبحث في الأوضاع في بوروندي، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية، قد أصدرت في قراراتها التي تؤكد على الحاجة الماسة لتسوية كافة نزاعات الدول الإفريقية بالوسائل السلمية، وضمن اطار افريقي، ولعل من اولى تلك المحادثات تلك التي حدثت في مدينة مينوزا التانزانية نيسان ـ ايار/ ابريل ـ مايو عام ١٩٩٦، والتي حضرها

كل اطراف الصراع البوروندية وبرعاية الرئيس السابق التانزاني جوليوس نيريري حاولوا إقناع الرئيس سلفستر نتبانتجينا واطراف الصراع للقبول بدخول قوة حفظ سلام إقليمية لحفظ الامن والاستقرار وايقاف المجازر في بوروندي، وعندما فشل في التقريب في وجهات النظر، تم الاتفاق على اقتراح الرئيس نيريري حول مواصلة جهود السلام واستمرار المفاوضات، والتي بدأت من حزيران/ يونيو ١٩٩٦، واستمرت الى ان تم الاتفاق على توقيع الاتفاق اطاري اروشا الثاني في تموز/ يوليو ١٩٩٨ الى آب/ اغسطس ٢٠٠٠ لوقف اطلاق النار ووقف العنف في بورندي وكان هذا الاتفاق برعاية الرئيس الجنوب افريقي السابق نلسن مانديلا، فمنذ اندلاح الحرب الاهلية في تسعينات القرن الماضي قامت تنزانيا بدور فعال في الأزمة البوروندية عبر عمليات التوسط، واستقبال قادة المعارضة لحل، وتسوية الصراع الدائر فيها، وكان من أهم الاتفاقيات، التي عقدت بواسطتها هو اتفاق أروشا للسلام عام ٢٠٠٠م، والذي كان له دور كبير في إنهاء الحرب الأهلية فيها، فضلا عن استضافتها لألاف من اللاجئين البوروندين، وهو مايشكل عبئا اقتصاديا عليها، كما رفضت كلاً من رواندا وتنزانيا نشر قوات حفظ السلام بموجب قرار مجلس الأمن الخاص بالحرب الاهلية في بوروندي، واكدا على ان يتم ذلك بموافقة الحكومة البوروندية، تخوفاً من تحدي تلك القوة، ومواجهتها عسكريا من لدن الحكومة، وبخاصة وأن الوضع البوروندي من الأوضاع المؤدية للتوتر، وتأثيره السلبي كبير على دول الجوار(٤٨).

وتكمن اهمية الاتفاق في تحقيق مفاوضات جانبية بين المعارضة والحكومة وبأشراف القمة الافريقية والاممية التي افرت باستمرار الجهود لتحقيق السلام والاستقرار ووقف العنف، الا ان هذه المحاولة على الرغم من توقيع الاطراف الفاعلة عليها لم تتكلل بالنجاح، اذ سرعان ما عاد العنف الى مدن بورندي نتيجة لرفض اطرافاً تتضرر مصالحهم من مثل هكذا تسويات(٤٩).

ومع ذلك استمرت المحاولات المحلية والاقليمية والدولية لإيجاد تسوية

للصراع حتى تم التوصل في٢٨ ـ ٣٠ آب/ اغسطس ٢٠٠٠ لاتفاق أروشا[٥٠] للسلام الذي عقد في تنزانيا برعاية إقليمية، والذي عد من أهم الاتفاقيات التي عقدت حول تسوية النزاع في بوروندي بخاصة وافريقيا بعامة، والتي حضرها ووقعها ١٣ فصيل من اصل ١٩ فصيل معارض ومسلح، وكانت الاطراف الست الرافضة من التوتسي والذين تعرضوا لضغوط الإقليمية في قمة نيروبي العشرين المنعقدة في١٤ ايلول/ سبتمبر٢٠٠٠ من اجل الموافقة على اتفاق اروشا الخاص بالسلام في بوروندي[٥١].

٢- نصوص الاتفاق:

تكونت نصوص اتفاق أروشا من عشرين باباً، وكل باب مقسم الى عدد من المواد التي فصلت كل صغيرة وكبيرة، بما يضمن تنظيم العلاقات بين المجموعات العرقية البوروندية وتسيير شؤون الدولة، وتحقيق السلم والاستقرار في بوروندي.

وجاء في ديباجة الاتفاق ان من الاسباب الموجبة تحديد ثوابت رئيسة تصب في المصلحة العامة لشعب بوروندي، والتي تقوم على السلام والاستقرار والعدالة وحكم القانون والمصالحة الوطنية، ووضع حد للأسباب المؤدية لتكرار العنف ووقف نزيف الدم وتحقيق الامان والمساواة والعدالة الاجتماعية، واقامة نظام سياسي يكفل تحقيق ذلك يقوم على اساس العدل والديمقراطية والحكم الرشيد والتعددية السياسية، واحترام الحقوق الاساسية والحريات الفردية، ووضع حد للنزاع ورفع المعاناة وتطوير البلاد ووقف الفساد[٥٢].

كما اكد الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية لمدة سنتين وتجدد لمرة واحدة، تضطلع بهمة اجراء الانتخابات التشريعية واقامة برلمان يقوم بالأشراف على وضع دستور جديد للبلاد يتوافق مع الاتفاق ويتماشى معه.

ونص الاتفاق على ان كل البوروندیون متساوين في الحقوق والواجبات

امام القانون ومتساوين في القيمة والكرامة وعدم التفريق بين البوروندين على اساس الجنس أو العرق، وكل البوروندين متساوين في الحقوق والمساواة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز التمييز بينهم على اساس اللغة والدين والجنس أو العرق، لأن كل البوروندين لهم الحق في العيش في بوروندي، وينعمون بالأمن والسلام والتوافق مع بعضهم البعض بما يضمن احترام كرامة احدهم للأخر وتحمل اختلافات احدهم الأخر [٥٣].

ونص الاتفاق على مسؤولية الحكومة امام الشعب كل الشعب دون استثناء، وان عليها مسؤولية احترام حقوق وحريات شعبها، وتعنى بتقديم الخدمات لهم سواسية دون تمييز، كما تضم الحكومة ممثلين عن كل ابناء بوروندي دون تمييز، وان عليها ضمان التوزيع العادل في الوظائف والخدمات دون تمييز، مع تأكيد الباب الخامس من الاتفاق على ضرورة اضطلاع الحكومة بمهامها التي من بينها العمل على تحقيق السلام والوئام ونسيان الاحقاد وانهاء الانقسامات الماضية لضمان العيش في البلاد دون خوف أو تمييز أو مرض أو جوع أو لجـــوء[٥٤].

وخصص الباب السادس من الاتفاق لتفصيل شكل النظام الاساسي القائم في بوروندي بعد توقيع الاتفاق والتي اكدت على ان الحكومة قادرة على خدمة الشعب على اساس فصل السلطات وحكم القانون والشفافية والادارة الرشيدة في ادارة شؤون الدولة على اساس انها دولة ذات سيادة موحدة تحترم التنوع العرقي والديني وان الشعب المكون من قبائل (الهوتو والتوستي والتوا) هم من يشكلون امة بوروندي[٥٥].

ونص الباب السابع على وحدة ارض بوروندي وانها غير قابلة للتقسيم ووفق الحدود الدولية المعترف بها والتي كفلها الدستور والقانون الدولي على ان يتم تقسيمها اداريا الى محافظات واقضية ونواحي ووفق القانون وعلى اساس الدستور، وان الجمعية الوطنية (البرلمان) هي المسؤولة عن اي قرار سيادي،

كما أقر في هذا الباب هذه على ان اللغة الكيروندية هي اللغة الرسمية، وان أي لغة اخرى مناط الاعتراف بها كلغة رسمية في الاتفاق عليها في اروقة الجمعية الوطنية[٥٦].

ونص الاتفاق على المساواة بين الرجال والنساء دون تمييز وصيانة الكرامة الانسانية واحترامها ووقف التميز على اساس العرق أو الدين أو اللون أو اللغة أو الحالة الاجتماعية أو الطائفة الدينية أو الدين، أو الاحزاب والميول السياسية والفكرية، وكل الناس متساوون رجلاً ونساء في حق الحياة، ومنع العنف ضد النساء، ومنع الرق والعبودية والاتجار بالبشر، وتعمل الحكومة على توفير العيش الرغيد والسكن المناسب لشعبها دون تميـــز[٥٧].

كما اكد الاتفاق على ان الجميع متساوون في الحصول على جنسيتهم ولا يحق لاحد منعهم من الحصول عليها، وعلى حرية التعبير والاعلام والمعتقد والانتماء السياسي وتكوين الاحزاب والجمعيات السياسية والفكرية بما يتماشى مع روح الدستور، واكدت المادة ٢١ من الاتفاق على حرية القضاء واستقلاله وضمان نزاهته وضمان المحاكمات العادلة للمتهمين دون تمييز على اساس عرقي أو ديني أو لغوي، كما تضمن الاتفاق قيام الحكومة برعاية الطفولة وحمايتها وضمان امنهم وصحتهم، ومن منعا باتا استخدام أو تجنيد الاطفال في الحروب أو في الفصائل المقاتلة، ومنع الحجز للأطفال الا وفق القانون على ان لا يحتجز مع البالغين أو ممن بلغوا ١٦ سنـــة [٥٨].

واكدت المادة ٢٩ على أي تقيد سياسي أو للحريات يجب أن يكون ضمن القانون وبما يتماشى مع الدستور ويقر في الجمعية العامة (البرلمان)، كما يضمن الدستور التعددية السياسية والحرية السياسية التي لا تتعارض مع الدستور والقانون وبما يتماشى مع نص الاتفاق، والاحزاب السياسية يجب ان تعبر عن الوحدة الوطنية، وبما ينسجم مع القانون، وان لا تقوم الاحزاب بالحرص على

تحقيق المنفعة الخاصة بالحزب وقادته واعضائه، بل عليها ان تكون احزاب وطنية جامعة ذات برنامج سياسي يوحد المواطنين ووفق الاسس الديمقراطية، وبما يضمن تحقيق المصلحة العامة وتطوير المواطن وتكون مفتوحة لكل البوروندين دون استثناء، وان لا تكون احزاب طائفية أو عرقية أو طبقية، وان لا تروج للصراعات والافكار التي تحرض على العنف والعنصرية، وتوكد على المشاركة السلمية والتداول السلمي للسلطة ووفق الاستحقاقات الانتخابية وبما يضمن تحقيق المصلحة العامة [٥٩].

كما اكد الاتفاق في احدى مواده على الاحزاب أن توضح مصادر تمويلها، وان تكون شفافة في تعاملاتها مع الحكومة ومع بقية الاحزاب، كما ضمن الاتفاق عدم تدخل الحكومة في برامج الاحزاب، ولا في الادارة العامة لهذه الاحزاب، باستثناء ما يتعارض منها مع نص الاتفاق، ولاسيما فيما يتعلق بالحث على الكراهية والتمييز والعنف ضد الغير، وتتولى وزارة الداخلية تسجيل جميع هذه الاحزاب دون تمييز، وللأحزاب حق تشكيل ائتلافات مع غيرها اثناء الانتخابات وعند تشكيل الحكومة، وتشكيل لجنة انتخابية وطنية نزيه ومستقلة تشرف على الانتخابات في الفترة الانتقالية وفيما بعدها [٦٠].

والمحكمة الدستورية تكون هي المسؤولة عن الفصل في الخلاف والنزاعات، وأن أي تعديل في الدستور يكون باتفاق اربعة اخماس الاغلبية في الجمعية العامة ومجلس الشيوخ وهما يشكلان جناحا البرلمان، والقوانين الهامة لا تعدل الا بموافقة ثلاثة اخماس الجمعية العامة، ومجلس الشيوخ المنتخب على شكل مندوبان عن كل محافظة، ينتخبون انتخاباً حراً وللرؤساء السابقين الحق في أن يكونوا ضمن مجلس الشيوخ، الذي يضم اعضاء عن كل المكونات، واعضاء المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومدراء الأمن والمخابرات والشرطة واعضاء الادعاء العام رؤساء محكمة الاستئناف، والمحكمة الادارية يعينون بمصادقة مجلس الشيوخ [٦١].

وكانت النقاط الأساسية في الاتفاق تشمل فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تصل إلى انتخابات ديمقراطية، وإنشاء مجلس للشيوخ، وعمل تعديلات دستورية، وإصلاح النظام القضائي لتقليل هيمنة التوتسي ما يؤدي إلى تقليل حدة الصراع، فضلاً عن تحقيق إصلاح عسكري يضمن دمج الجماعات المتمردة وتحقيق التوازن فيها وانشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وكذلك تحقيق استقلال التحقيقات في جرائم الإبادة الجماعية، كما شمل الاتفاق قيام الحكومة بتفكيك المخيمات في ريف بوجمبورا والسماح بحرية الصحافة والإذاعة وتشكيل حكومة مؤقتة يتبادل رئاستها الجانبان (أي الهوتو والتوتسي)[٦٢].

واكد الاتفاق على تأكيد اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة الانتقالية لبوروندي وحركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (CNDD) Council Nation Defense of Democracy)، وقوات الدفاع عن الديمقراطية(FDD) ، الموقع في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٠، وعلى إحلال واستدامة السلام والأمن والاستقرار في بوروندي، مع تقاسم اللطات السياسية والدفاعية والأمنية[٦٣]، فضلًا عن توثيق البروتوكول المتعلق بالاتفاق الفني للقوات والاتفاقات والبروتوكولات المبرمة بين الطرفين لإحلال واستدامة السلام، وذلك لأجل إنهاء الحرب وإعادة إعمار بوروندي[٦٤].

وكان ممن حضر حفل التوقيع على اتفاق السلام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وعد هذا الاتفاق من أهم الإنجازات لوضع نهاية للخلافات بين أطراف الصراع، كما عد إطاراً لبناء بيئة أكثر سلمية في بوروندي، وأوجد أملاً كبيراً في التطلع نحو السلام ليس في بوروندي وحدها وانما في افريقيا وغيرها من الدول التي تتشابه ظروفها الداخلية مع ظروف بوروندي[٦٥].

٣- تطبيق اتفاق اروشا في بوروندي:

ومع كل الجهود الوطنية والدولية، استطاع اتفاق اروشا أول الامر تحقيق اتفاق نسبي في إنهاء الحرب الأهلية الدموية، وذلك لاستمرار المواجهات المسلحة بين المعارضة والنظام ، بسبب اعتراض بعض الفصائل المسلحة على الاتفاق ورفضت التوقيع عليه، وكان منها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية(CNDD)، والتي رفض زعيمها بيير نكورورزينزا في عام ٢٠٠١ الانضمام الى الاجتماعات والمفاوضات المكملة لاتفاق اروشا، كما رفضت خمسة فصائل توتسية من بين الأطراف الـتسعة عشر التوقيع على الاتفاق لعدم موافقتها على بنوده التي تعزز المشاركة السياسية، فضلاً عن مقاطعة فصيلين من الهوتو لمؤتمر أروشا منذ البداية [٦٦].

وهو ما ادى الى ان تكون محادثات السلام بطيئة على مدى السنتين التاليتين، ولحلحلة التعقيدات القائمة على طرفي النزاع وضعت اللجنة السياسية في أروشا لجان مفاوضات من أجل السلام تكونت من خمس لجان هي:

الأولى:مختصة بحل النزاع والصراع، والثانية: حول تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد، والثالثة: مختصة بتحقيق الأمن والسلم ، والرابعة: فهي معنية بإعادة الإعمار والتنمية ، والخامسة: تعمل على تحقيق التنمية والتقدم[٦٧].

وظلت المفاوضات مستمرة في عدد من العواصم الافريقية بين عامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ منها المفاوضات في دار السلام في١٢ آب/ اغسطس ٢٠٠٢، بشأن وقف إطلاق النار وتقاسم الثروة والسلطة، عبر تعزيز نظام ديمقراطي يتيح المشاركة السياسية لكافة الجماعات العرقية، ولم يكن عمل اللجان السالفة الذكر والمناقشات كافية لدعم لتحقيق الامن والسلام في البلاد، وسعى نيلسون مانديلا ـ الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ـ عند توليه رعاية تطبيق اتفاق أروشا الى تذليل العقبات امام اللجان السابقة من اجل التوصل الى تسوية نهائية لحل

النزاعات والصراعات وبرعاية دولية [٦٨].

وفي النهاية نجحت الاطراف الدولية الراعية للاتفاق في اقناع اطراف النزاع في بوروندي[٦٩] على الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية في الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ لحين الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والرئاسية، كما وافقت حركة الدفاع عن الديمقراطية (CNDD) وقوات الدفاع عن الديمقراطية FDD) بقيادة جان بوساكو ناديكينجاركيا، وقوات التحرير الوطنية (FNL) بقيادة ألان ماكبربانا على وقف إطلاق النار في تشرين الاول / أكتوبر عام ٢٠٠٢، وتحويل الجناح السياسي لحركة الدفاع عن الديمقراطية(CNDD) إلى حزب سياسي، وانضمام جناحها العسكري للجيش البوروندي، وتم التطبيق الفعلي لهذا الاتفاق بين الحكومة الانتقالية وقوات حركة الدفاع عن الديمقراطية (CNDD)في كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام[٧٠]، وفي عام ٢٠٠٣ وافقت الحكومة الانتقالية على عودة قادة المعارضة إلى العاصمة بوجمبورا، وهم كل من: جان بوساكو ناديكينجاركي ، وألان ماكبرابانا، وتم الاتفاق بين الحكومة الانتقالية وزعيم المعارضة نكورونزيزا من الهوتو على وقف اطلاق النار بين الجانبين[٧١].

٤- المبادرات الاقليمية لتعزيز اتفاق اروشا وادامة زخم السلام:

وينبغي الاشارة الى ان للمبادرات الإقليمية دور كبير في احلال السلام في بوروندي، اذ أثرت بشكل كبير على سير المفاوضات بين أطراف النزاع، ولعل من اهمها القمة التي عقدت في عام ٢٠٠٣ في دار السلام بتنزانيا، شاركت فيها كل من أوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق، فضلاً عن الرئيس البوروندي وزعيم المعارضة لإحلال السلام وتقاسم السلطة [٧٢].

كان من اهم نتائج الوساطات السابقة تنحى الرئيس بيير بويويا ،وهو من التوتسي في نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ وسمح لدوميتيان نيازيا، وهو من الهوتو بتولي

الرئاسة، واشرفت البعثة الأفريقية في بوروندي على وقف إطلاق النار وعمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج والاتفاق بين قوات المعارضة في تنزانيا للمساهمة في الاستقرار السياسي والاقتصادي في بوروندي، وفي عام٢٠٠٤حلت بعثة الأمم المتحدة وقوامها٦٠٠مقاتل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي(٧٣)، والتي كان قوامها٣٠٠٠ جندي، وذلك لضمان إحلال الاستقرار هناك لوجود حالة من انعدام الثقة والأمن، ما أدى إلى تأجيل الاستفتاء ثلاث مرات في عام٢٠٠٤(٧٤).

وفي الاطار نفسه، عقد الرئيس الأوغندي يوري موسيفني ـ رئيس مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي) ـ ، مؤتمر قمة في عنتيبي في نيسان/ إبريل عام ٢٠٠٥ شارك فيه الرئيس البوروندي وكلاً من رؤساء دول جنوب أفريقيا وكينيا وتنزانيا وزامبيا ورواندا واثيوبيا والاتحاد الأفريقي، كما شارك فيها ممثلين عن الأمم المتحدة، وذلك لاستئناف عمليات التسوية السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بتقاسم السلطة، ووقف إطلاق النار ونزع السلاح من المليشيات، والتي قدرت بنحو ٣٠٠ ألف قطعة سلاح، ويرجع ذلك لتعارض المصالح بين الحكومة والمعارضة، فضلاً عن أزمة الثقة بين الجانبين وإرهاصات الكراهية العرقية والأبعاد السياسية والاقتصادية أيضاً، وكانت تنزانيا مثال للدولة المحايدة في الصراع البورندي، وكان لها دورها المهم في إنهاء الحرب الأهلية فيها عام ٢٠٠٥ بسعي رئيسها جاكايا كيكويتي، لاحتواء الأزمة بمشاركة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا، كما عُقد مؤتمر قمة في عنتيبي في نيسان/ إبريل عام ٢٠٠٥ عقده الرئيس الأوغندي يوري موسيفني الذي رئس مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي، والذي شارك فيه الرئيس البوروندي، وكلاً من جنوب أفريقيا، وكينيا، وتنزانيا، وزامبيا، ورواندا، وإثيوبيا، والاتحاد الأفريقي، وممثلي الأمم المتحدة، وذلك لاستئناف عمليات التسوية السياسية(٧٥)، وتم الاتفاق على إجراء استفتاء على الدستور الجديد، الذي ينظم الحياة السياسية الحقبة الانتقالية، التي استمرت لأربع اعوام، مع تهيئة الاجواء لإجراء الانتخابات

المحلية، والبرلمانية، وانتخابات مجلس الشيوخ، والانتخابات الرئاسية، ونشرت اللجنة الانتخابية الوطنية جدولا زمنيا للاستفتاء الشعبي، وافقت عليه الحكومة الانتقالية، إلا أن هذه الاجراءات واجهت بعض العقبات، التي أدت إلى تأجيل الاستفتاء الدستوري، والانتخابات لأكثر من مرة، ولاسيما لعدم الاتفاق الإطار القانوني لإجراء الانتخابات، وقانون للحكم المحلي، فضلاً عن وجود شكوك لدى المعارضة إزاء نوايا الرئيس البوروندي المؤقت دومتين ندايزي، والذي تردد أنه يسعى إلى تعديل الدستور الانتقالي بما يسمح لترشيح نفسه في الانتخابات، وهو ما يخالف نصوص اتفاق اروشا للسلام(٧٦).

٥ ـ نتائج تطبيق اتفاق اروشا:

انعكس الاستقرار السياسي على الإصلاحات في مجال الدفاع والأمن في بوروندي، اذ أصدر الرئيس المؤقت دومتين ندايزي قبيل الانتخابات التشريعية والتنفيذية، قانونين يرسمان الخطوط العريضة لإنشاء وتنظيم وتشكيل خطة عمل جديدة للدفاع الوطني ودائرة جديدة للشراكة الوطنية، كما أصدرت الحكومة البوروندية مرسوماً رئاسياً يضع جميع المحاربين المتمردين والنظاميين في البلاد تحت مسئولية الحكومة وحدها، كما طالب المرسوم جنود القوات المسلحة البوروندية بالعودة إلى الثكنات باستثناء اللذين يحافظون على الأمن على الحدود(٧٧).

وكان ذلك بمثابة التطبيق الفعلي لبنود اتفاق أروشا للسلام الذي فرض على القوى المتنازعة القيام بعمليات نزع السلاح من مقاتليهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مؤسسات الدولة، وبموجب الاتفاق تم تسريح ٧٣٢٩ مقاتل منهم ٦٢٨١ رجلاً و٤٠٩ امرأة و٦٣٩ طفلاً ما بين ٢ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٤ و٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، وحسب اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج فقد تم دفع أكثر من ملياري فرنك بوروندي على الفور للأشخاص المسرحين

دعماً لعملية إعادة الإدماج [٧٨].

وتجدر الإشارة إلى أن ٢٣٠٠ طفل جندي قد تم تسريحهم قبل الشروع الرسمي في عمليات التسريح في٢ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ونزع السلاح من السكان المدنيين والذي شمل على الخصوص مليشيات حركتين هما (حراس السلام) وهي مليشيات حكومية، ومليشيات (المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية / قوى الدفاع عن الديمقراطية)، وكان تنظيم عملية نزع السلاح هذه بموجب مرسوم رئاسي تم توقيعه في٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥، وبخاصة بعد تأسيس اللجنة الوطنية لنزع الأسلحة عام ٢٠٠٤ والتي تكفلت بإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بهذا الغرض[٧٩].

وتسارعت جهود تنفيذ اتفاق السلام، إذ بدأ الاتفاق بخطوات مهمة لإجراء الاستفتاء على الدستور الجديد في بوروندي، وذلك في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ [٨٠]، والذي نظم الحياة السياسية بعد الفترة الانتقالية التي استمرت لأربع سنوات، وتم تهيئة الاجواء لإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات الرئاسية فيها، كما نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية جدولاً زمنياً للاستفتاء الشعبي، وافقت عليه الحكومة الانتقالية، مع المبادرة الإقليمية الخاصة بالسلام في بوروندي، مع إجراء الانتخابات التشريعية في٢٣ايلول/ سبتمبر٢٠٠٥، والتي فاز فيها نكورونزيزا قائد المجلس الوطني(CNDD) من الهوتو، وفي ٢٦ آب/ اغسطس عام ٢٠٠٥ ادى بيير نكوروزينزا اليمين كرئيس منتخب، لتنتقل بوروندي إلى عهد جديد مع تولي الهوتو الحكم في البلاد، وانتهاء حقبة حروب الابادة الجماعية، التي عانت منها الدولة في تسعينيات القرن الماضي[٨١].

اصدر الرئيس بيير نكوروزينزا مجموعة من القرارات المهمة كان من بينها القرار القاضي بتشكيل مجلس اعلى للأمن مكون من ١٧عضواً بينهم

اسقفين وامرأتان والذي اصدره بعيد توليه السلطة مباشرة، وَكان الغرض منه المساعدة في تطوير وطنية شاملة للأمن وإصلاح قطاع الشرطة والدفاع ودوائر المخابرات[٨٢].

انعكس تفعيل اتفاق اروشا ايجابياً وبشكل نسبي على الاوضاع الداخلية في بوروندي، واتجهت البلاد إلى التحسن، والاستقرار الأمني، والاتجاه نحو تفعيل النشاط الاقتصادي شيئاً فشيئاً، كما استطاعت بوروندي أن تتغلب بعض الشيء على صراعاتها وتتجه نحو السلام، ولاسيما بعد اقرار الدستور الجديد، وبناء مؤسسات منتخبة ديمقراطياً في عام ٢٠٠٥، والبدء اجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بعد ان حصلت وبموجب اتفاق اروشا للسلام على منح مالية دولية وكما يلي: المفوضية الأوربية (٥,١٨٨,٠٦٧$) واليابان (٢,٩٩٧,٦٠٦$) وبلجيكا (٢,٠٠٠,٠٠٠$) وهولندا(١,٨٨٨,١١١$) والنرويج(١,١٥٥,٢١١$) وبرنامج الامم المتحدة للأنماء (١,٠٩٤٠,٣٣٢$) والمملكة المتحدة (٩٨٢,٧٩٠$) والسويد(٧٠٦,٨٤٦$) وايطاليا (٦٦٢,٥٠٢$) وفرنسا (٥٣٨,١٢٠$) والمانيا (٥٢٨,٤٠٢$) وسويسرا (١,٠٠٠,٠٠٠$)، وكان لهذه المنح تأثيراتها الواضحة على الاقتصاد البوروندي حتى بلغ في عام ٢٠٠٦ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بما نسبته ٥,٩٪ [٨٣].

ولتعزيز السلام والاستقرار في بوروندي وتحقيق تسوية اكثر شملا بين مكونات الشعب صدر في عام ٢٠٠٧ قرار الامم المتحدة المرقم (١٧٩١) اكد على تطبيق الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات الوطنية، ونزع سلاح الفصائل المسلحة بدون استثناء، وحصر السلاح بيد الدولة وحرية الصحافة، تنفيذ شفاف للقانون، والتأكيد على حقوق الانسان في بوروندي، وتعزيز دور الامم المتحدة والمنظمات الدولية والمانحين الدوليين[٨٤].

في ٣ جزيران/ يونيو ٢٠٠٨ كشف وزير الأمن العام عن وضع استراتيجية وطنية امدها ١٠ اعوام لتنظيم الامن العام وتحويل الشرطة البوروندية الى شرطة حديثة محترفة بحلول عام ٢٠١٧، عبر تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة العام وتجهيزها بالمعدات الحديثة وتدريبها العالي المستوى، كما انشئ في ٢٣ من الشهر نفسه صندوق الامن العام، والمخابرات الوطنية وبأشراف مباشر من البرلمان لضمان تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في العامل مع المواطنين، وصدق وزير الدفاع الوطني في ٢٢ اب/ اغسطس ٢٠٠٨على خط شاملة للدفاع الوطني واستيعاب اعضاء الفصائل المسلحة المنحلة، وبمراقبة مباشرة من البرلمان ومراقبة امية [٨٥].

كما قامت الحكومة جادة بوضع خططها الجادة للنهوض بالواقع الزراعي بعدها دولة تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة والرعي وتبنت في عام ٢٠٠٨ الاستراتيجية الزراعية الوطنية بدعم واشراف الامم المتحدة [٨٦]، فضلًا عن ذلك ابدت الحكومة ـ وعلى اثر الاستقرار النسبي الذي اتاحه اتفاق السلام ـ اهتماماتها ايضاً في الصناعة، ولاسيما الصناعات المعدنية في النفط والمعادن الثمينة كالذهب والنحاس والماس وغيرها[٨٧].

وعلى الرغم من انتهاء حقبة الحرب الأهلية التي عانت منها بوروندي مع تولي نكورونزيزا الحكم في البلاد عام ٢٠٠٥، إلا أن مرحلة العنف ومناوشات الصراع لم تنته ووصلت إلى حد الأزمة السياسية في الدولة عام ٢٠١٥، [٨٨].

- خلاصة واستنتاجات:

في زمن الصراع والابادة الجماعية، لم تعد هناك قيم أساسية تحكم الشعب البوروندي، وتعزز من استقراره وتوحده وتدعم الولاء الجامع للوطن على كل الولاءات للجماعات المتعددة داخل الدولة، وهو ما ادى الى تراجع دور الدولة في العديد من المجالات وفي بنية المجتمع البوروندي مع تراجع الجهود الرامية لإحلال السلام فيها واستقرار الدولة التي فشلت في احتواء أو عزل الجماعات الأثنية الخارجة عن سيطرتها، وهي حالة الى حدما مشابه لما مرّ به العراق منذعام ٢٠٠٣ ولحد الان.

ان الاخطر ما في ذلك هو استغلال الطبقة السياسية والدول الاقليمية والدول الاستعمارية ظهور مثل هكذا ازمات لتحقيق مصالحهم الخاصة والاستراتيجية عبر استخدامهم الأمثل في اشعال وتسعير الحروب الاهلية للتغطية على ازماتهم الداخلية أو لتصدير الحروب أو لتحقيق مكاسب آنية، مع تراجع الجهود الرامية لإحلال السلام في المنطقة ومحاولة ترسيخ الاستقرار في الدول التي تشهد مثل هكذا ازمات .ومع ذلك متى ما توفرت الارادة والنية السليمة لحل الازمة تبدا بالانفراج ويتحقق السلام، وكان للإرادة الداخلية للحكومة والفصائل البوروندية اثرها الكبير في تحقيق ذلك، والتي تزامنت مع الدعم والتأثير الدولي الاقليمي، ولاسيما الدور الكبير للزعيم نلسن مانديلا ـ الذي عانت بلاده من الفصل العنصري وشهدت اضطرابات واسعة ـ الذي ابدى ارادة كبيرة لأنهاء الصراع في افريقيا عامة وفي بوروندي خاصة، وكان له دور واضح في الضغط على المجتمع الدولي والافريقي لتحقيق ذلك عبر اقرار اتفاق اروشا عام ٢٠٠٠ .

ان اتفاق اروشا للسلام اقر خارطة طريق اتفق على تنفيذها كل فصائل الصراع، ووفر اجواء السلام والتعايش السلمي للمجتمع، وبدأت الناس

تعود الى منازلها، وبدأ الاقتصاد يشهد انتعاشاً واضحاً، ودارت عجلة التنمية المجتمعية وعاد الاطفال الى مدارسهم بعد سنوات طويلة من اللجوء والتشرد واستخدامهم وقود لحروب لا تمت لهم بصلة ، ان اجواء السلام هيأة الفرصة للبناء وتنظيم مؤسسات الدولة وخلق فرص للعمل والاستقرار في بوروندي. ومن جرائها غدا اتفاق اروشا مثالاً للعديد من الاتفاقات الافريقية اللاحقة وحتى الدولية، لما حواه من تفصيلات لأدق الجزئيات من اجل ضمان نجاحه وصموده لأطول مدة ممكنة.

وعليه تعد التجربة البورندية ـ في هذا الإطار ـ مهمة وجديرة بالاطلاع والاستفادة منها في معالجة حالات مماثلة من الصراعات العرقية والاثنية والمذهبية في الدول التي تماثلها، بعد أن وضعت حرب الإبادة الجماعية أوزارها في بوروندي، واستطاع صناع القرار فيها الاتفاق على حلّ الخلافات بينهم بطريقة(لا غالب ولا مغلوب) لقناعتهم أن الخسارة كانت لجميع الأطراف، ومن هنا استطاعت بورندي أن تداوي جراحاتها بعد اتفاق الاحزاب والفصائل في الحكومة والمعارضة فيها على نقاط غدت بمثابة خطوط حمر لا يمكن تجاوزها مستقبلاً مهما بلغ بينها الخلاف.

الهوامش

١) عاصمتها بوجمبورا . للتفاصيل ينظر: ويكيبيديا على الرابط الآتي:

https: / /ar.wikipedia.org /wiki /٪D8٪A8٪D9٪88٪D8٪B1٪D9٪88٪D9٪86٪D8٪AF

٢) ثم ترتفع أرضها مكونة سلاسل جبلية بركانية، يصل ارتفاعها إلى أكثر من ألف وثمانمائة متر، ثم تسود أرضها هضبة تمتد حتي حدودها مع تنزانيا، وأبرز أنهارها رويزيزي، وهناك روافد عديدة تصل إلى نهر كاجيرا، أول منابع النيل من الجنوب. نقلا عن:

http: / /www.assecaa.org /Arabic /Burundi.htm

٣) وقد ترتب على ذلك تدني سلطة الهوتو، حتى وصل الوضع بهم إلى حد العبودية، ومن ثم جاء اسم الهوتو على هؤلاء السكان (الذين كانوا يعرفون باسم البانتو)، والتي عرفت في لغة التوتسي وهي " الكيهاميت Kihamite " بمعنى الخادم أو الرقيق، اذ استخدمها سكان البانتو حتى ولدت معهم، وأصبحوا يعرفون باسم الهوتو بدلاً من مسماهم الأصلي وهو "البانتو"، خاصة بعد شعور التوتسي بأنهم أعلى منهم في المرتبة، نتيجة إعطاءهم الهدايا والأبقار لضمان بقاءهم في الأرض. نقلا عن موقع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي على الربط الآتي:

؛http://www.assecaa.org/Arabic/A_contactus.htm

٤) هناك من يؤكد ان قبيلة الهوتو تشكل ما نسبته ٨٥٪ من تعداد السكان، فيما تمثل قبيلة التوتسي ما نسبته١٤٪ من مجموع السكان، وتمثل قبيلة التوا ما نسبته ١٪ من تعداد السكان في بورندي : للتفاصيل ينظر: مركز مقديشو للبحوث

والدراسات ،على الربط الآتي: http: / /mogadishucenter.com/

٥) وصل الإسلام بوروندي من شرقي أفريقيا، اذ كانت قوافل الدعاة والتجار تتحرك بين الساحل والداخل، وازدهرت الدعوة الإسلامية في بوروندي في عهد سلاطين زنجبار وبلغ تعداد المسلمين فيها وحسب احصاءات ثمانينات القرن الماضي نحو ١٢٨٨٠٠٠ نسمة وحتماً انها تضاعفت اضعافاً كثيرة في السنوات اللاحقة للتفاصيل حول انتشار الاسلام جنوب الصحراء ينظر: شاخت وبوزورك، تراث الاسلام ،ج١،ترجمة محمد زهير السمهوري واخرون، ط٢، عالم المعرفة، (الكويت ،١٩٨٨)؛ دريد عبد القادر نوري، تاريخ الاسلام في افريقيا جنوب الصحراء،جامعة الموصل،(الموصل،١٩٨٥)؛ بوروندي: موقع قناة الجزيرة القطرية على الرابط الآتي:

http: / / www .aljazeera .net / encyclopedia

٦) ويكبيديا على الرابط الآتي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8

٧) الصراعات في دول الحوض الجنوبي، شبكة مقاتل

.http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SraaHwdNil/sec06.doc_cvt.htm

٨) شاهر يحيى وحيد، "الحروب الأهلية في أفريقيا أسبابها وتداعياتها"، نقلاً عن دراسات وشوون افريقية ٢٨ اذار/ مارس، ٢٠١٢ على الرابط الآتي:

https://www.facebook.com/%D%٨AF%D%٨B%١D%٨A%٧D%٨B%٣D%٨A%٧D%٨AA-

٩) كان يعطي التوتسي الروث، أو السماد، وحليب الأطفال للهوتو في مقابل توطنهم في أرض الأخيرة، ومن ثم حدث تزاوج بينهم اذ كان يتزوج الرجل من الهوتو امرأة من التوتسي، ومعها اثنين أو ثلاثة من البقر، واعتبر هذا التزاوج وسيلة لبقاء التوتسي، وتمكنه من الأرض. للتفاصيل ينظر: رشا السيد عشرى: "الصراع في بوروندي: الجذور والتداعيات"، المعهد المصري للدراسات

السياسية والاستراتيجية،١٤آب/ أغسطس٢٠١٦، على الربط الآتي: http: / / www .eipss -eg. Org / Studies - and-Research /٢ /١ /١٠١.
والموقع الآتي: http: / /www .historyofnations .net /africa /bu-rundi.html؛

10) Thomas sedelius,thecausu of conflict in burandi ,international ,reations 11,kese arch paper7,5 credits,sk1041,spring 2011,pp12-30.

١١) المعهد الأميركي، دورة تأهيل لنيل..،ص١٤-٢٠؛ عشرى: الصراع في بوروندي..،المصدر السابق.

12) sedelius,thecausu of conflict in …,p14-30.

١٣) عشري: الصراع في بوروندي المصدر السابق؛ Apter, Op.cit, p. 18- 28.

14) David Apter, " The meta- conflict: violence as discourse", in Rene le marchand, Burundi Ethnic Conflict and genocide (Cambridge: Cambridge university press, 2004), p.20,21.

15) sedelius,thecausu of conflict in.. ,p14-20.

١٦) معهد السلام الأميركي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، تاريخ النسخة ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، متاح على الربط الآتي: www.usip. org /training /online ، ص١٣-١٨.

١٧) ترأس الملك الملقب (mwami) أرستقراطية أميرية تدعى (ganwa) والتي تملك غالبية الأرضي، وتفرض ضرائب من المزارعين الذين عاشوا في الغابات، والملوك التوستي حكموا البلاد لقرون واصبح ملكهم رسميا منذ السيطرة الاستعمارية الالمانية في ١٨٩٩ الا ان ملكهم انتهى على اثر الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦.

18) sedelius,thecausu of conflict ,p4-30.

١٩) معهد السلام الأميركي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، ص١٣-١٨. على الرغم من ان الدراسة استهدفت رواندا الا انها كثيرا ما اشارت الى بورندي لمشاركتها في الكثير من اوجه التشابه من حيث التنوع الاثني والصراع بل وحتى في الابادات الجماعية والتدخل الاقليمي والدولي .

20) Apter, Op.cit, p. 18- 28.

٢١) المعهد الأميركي، دورة تأهيل لنيل..،ص١٤-٢٠.

٢٢) رشا السيد عشرى: "الصراع في بوروندي: الجذور والتداعيات"،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،١٤آب/ أغسطس ٢٠١٦، على الربط الآتي:

http://www.eipss-eg.Org/Studies-and-Research/ 2/ 1/ 101. sedelius,thecausu of conflict in ..,p14-30.

٢٣) أيمن السيد شبانة، "الصراعات الأثنية في إفريقيا .. الخصائص ـ التداعيات ـ سبل المواجهة"، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل (الرياض: مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد السادس، ايلول/ سبتمبر ٢٠١٠). ص ٩٤؛ عشرى: الصراع في بوروندي..،المصدر السابق.

٢٤) وحيد: الحروب الأهلية في أفريقيا ....،المصدر السابق؛ المعهد الأميركي، دورة تأهيل لنيل..،ص١٤-٢٠.

25) sedelius,thecausu of …,p14-30

26) Henri Boshoff , Waldemar Vrey and George Rautenbach, The BurundiPeace Process From civil war to conditional peace, Institute for Security Studies, Monograph 17 June 2010. pp3-150.

٢٧) وهناك إحصائيات اخرى تقدر وصل عدد الضحايا من ابناء الهوتو ما بين ١٠٣ إلى ٢٠٥٠٠٠ من جراء العنف والصراعات الاثنية اثناء المدة نفسها،

رشا السيد عشرى: "الصراع في بوروندي: الجذور والتداعيات "،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،١٤آب/ أغسطس٢٠١٦، على الربط الآتي: http://www.eipss-egOrg / Studies - and-Research/2/1/101؛ أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا .. الخصائص – التداعيات – سبل المواجهة"، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي (الرياض)، العدد السادس، سبتمبر ٢٠١٠، ص ٩٤.

٢٨) عشرى: الصراع في بوروندي..،المصدر السابق؛ ينظر الموقع الآتي:
http: / /www.historyofnations.net /africa /burundi.html

29) sedelius,thecausu of conflict in ..,p4-30.

٣٠) الصراع في المعهد الأميركي، دورة تأهيل لنيل..،ص١٤-٢٠. عشرى: الصراع في بوروندي،المصدر السابق.

31) Apter, Op.cit, p. 18- 28.

٣٢) موقع المعرفة على الرابط الآتي:
http://www.marefa.org/index.php?title

٣٣) المعهد الأميركي، دورة تأهيل لنيل..، ص ص١٤-٢٠؛ عشرى: الصراع في بوروندي..،المصدر السابق.

٣٤) وحامت شكوك كثيرة حول متطرفي الهوتو الروانديين بأنهم منفذو الهجوم ،إما خشية أن ينفذ الرئيس الرواندي هابياريمانا في النهاية اتفاقيات أروشا الخاصة برواندا أو للغرض الخاص ببدء الإبادة الجماعية فيها، ومهما كان الوضع ألقى المتطرفون في رواندا، عبر الإذاعة والصحف، اللوم على التوتسي في مقتل الرئيس وطالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالثأر سريعاً. لمعهد الأميركي، دورة تأهيل لنيل..، ص١٤-٢٠.

35) http://www.historyofnations.net/africa/burundi.html; Boshoff , Waldemar Very,pp5-150.

36) sedelius,thecausu of conflict in …,p14-30.

37) ibid ,p14-30.

38) Boshoff , Waldemar Very,pp5-150.

39) REPUBLIC OF BURUNDI ,GLOBAL AGRICULTURE AND FOOD SECURITY PROGRAM ,REQUEST FROM THE GOVERNMENT OF BURUNDI , Bujumbura. March 2012,at www.burundi-gov.bi/min-agrie.

٤٠) كان في بوروندي فقط ٣٤ مستشفى، وبعض المراكز الصحية في الدولة، وبالرغم من قلة عددها إلا أنها تأثرت بالحرب الأهلية، اذ إن ٧٠٪ من الأطباء تركزوا في مدينة بوجمبورا، مع وجود عدد من المدربين، والعاملين في مجال الرعاية الصحية من اللاجئين الروانديين. عشرى: الصراع في بوروندي،المصدر السابق؛ Boshoff , Waldemar Very,pp58-150.

٤١) فالهياكل المادية في حالة خراب، فضلاً عن استخدام العديد من المدارس بيوتاً لسكنى المشردون، فضلاً عن فقر الميزانية الوطنية للمدارس، مع ارتفاع رواتب المعلمين .عشرى: الصراع في بوروندي،المصدر السابق؛ شؤون الهيئات الرئاسية، المجلس التنفيذي، جمهورية بوروندي، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، الدورة ٩٤، روما ١٠-١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، ص ١-٧.

42) Boshoff , Waldemar Vrey and George…,pp3-6

٤٣) عاد معظمهم إلى بوروندي بعد حدوث اضطرابات في رواندا عام ١٩٩٤، وبحلول عام ٢٠٠٠ لازال هناك أكثر من ٤٢ ألف لاجئ بوروندي. للتفاصيل ينظر: International Refugee Rights Initiative, "I can't be a citizen if I am still a refugee.", Citizenship and Displacement in the Great Lakes Region Working Paper .8, March 2013,pp2-26

44) sedelius,thecausu of conflict …,p14-30; Boshoff , Waldemar Very,pp5-150.

45) Boshoff , Vrey and Rautenbach, The Burundi Peace Process,op cit,p6-14.

46) International Refugee Rights Initiative,op. cit,p2-26.

47) Hirondelle Foundation, Peace talks fl ounder but facilitation sticks to deadline, 12 August2000. Static .rnw.nl/migratie/ www.radionetherlands .nl/.../rwanda-p. htm ;Boshoff, Waldemar Very,pp5-150.

٤٨) جرت محاولات عديدة لأنعاش الاقتصاد البوروندي منها محاولة الرئيس جان باتيستا باجازا (١٩٧٦ـ١٩٨٧) استيعاب الضغوط الداخلية بين الجانبين، ووضع في عام ١٩٨٦ استراتيجية لمحاولة النهوض بالاقتصاد البوروندي، وقام المجلس الوطني البوروندي بالطلب من البنوك والمؤسسات المالية العالمية دعم البوروندين للنهضة بالاقتصاد حتى تتحسن الظروف المالية والأعمال التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، للتفاصيل ينظر: REPUBLIC OF BU-RUNDI ,GLOBAL AGRICULTURE AND FOOD SE-CURITY PROGRA ,REQUEST FROM THE GOV-ERNMENT OF BURUNDI , Bujumbura. March 2012,at .www .burundi -gov.bi/minagrie

٤٩) تولى نلسن مانديلا رئاسة المفاوضات على اثر موت جوليوس نيبري في عام ١٩٩٩، بعد القرار الصادر عن القمة الافريقية الثامنة المنعقدة في مدينة اروشا أرادَ مانديلا أَنْ يُشاركَ فيها كل المجتمع الدولي عبر هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن والمنظمات الدولية الاخرى كالاتحاد الافريقي وحرص على تبيان الاثار السلبية لازمة بوروندي محلياً افريقياً ودولياً .; Boshoff , Walde-

mar Vrey , pp8-21; Foundation, Peace talks fl ounder but facilitation sticks to deadline, 12 August2000. Static .rnw.nl/migratie/ www.radionetherlands .nl/.../ Rwanda -p.htm

International Crisis Group, Burundi under siege, (50 Rapport Burundi, 1 (27 April 1998(..هناك من يسميها اروشا وهناك من يسميها عروشا وكلا التميتان صحيحة . هيئة التحرير،" قراءة حول أزمة بوروندي والسيناريوهات المحتملة"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٧ كانون الثاني / يناير، ٢٠١٦،على الربط الآتي: http://mogadishucen-ter.com

٥١) للتفاصيل عن بنود الاتفاق ينظر نص الاتفاق على الرابط الآتي: https://peaceaccords.nd.edu/sites/default/files/accords/ .____Arusha_Peace_Accord

٥٢) المصدر نفسه.

٥٣) للتفاصيل عن بنود الاتفاق ينظر نص الاتفاق على الرابط الآتي: https: / /peaceaccords.nd.edu /sites /default /files /ac- .____cords /Arusha_Peace_Accord

54) INTERNAL AUDIT DIVISION, AUDIT RE-PORT, The United Nations Integrated Office in Burun-di (BINUB (Internal controls were generally in place, butcould be improved in the areas of finance.p2-20,per-sonnel and security 23December 2009 Assignment No. 2009 /648 /0.

55) ibid.

٥٦) للتفاصيل عن بنود الاتفاق ينظر نص الاتفاق على الرابط الآتي:

https: / /peaceaccords.nd.edu /sites /default /files /accords /Arusha_Peace_Accord_____.

٥٧) للتفاصيل عن بنود الاتفاق ينظر نص الاتفاق على الرابط الآتي:
https: / /peaceaccords.nd.edu /sites /default /files /accords /Arusha_Peace_Accord_____.

٥٨) المصدر نفسه.

59) INTERNAL AUDIT DIVISION, AUDIT REPORT, The United Nations Integrated Office in Burundi,op.cit.p2-20

60) ibid

٦١) وكان قبل توقيع اتفاق السلام عام ٢٠٠٠ قد تم الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الرئيس بويويا الذي تولى السلطة عبر انقلاب عسكري عام ١٩٩٦، والذي اعترف بنظام حكمه من قبل النظام الدولي وبقي في السلطة لمدة ٣٠ شهرا الى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. BBC News Africa, Mandela slams Burundi's failed leaders, 16 January 2000; Boshoff , Waldemar Very,pp8-16

62) sedelius,thecausu of conflict ,p14-30

٦٣) محمود أبو العينين، "الصراع في بوروندي"، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، سبتمبر ٢٠٠٢م)، ص١٨٩-١٩١؛ عشرى: الصراع في بوروندي، المصدر السابق.

64) sedelius,thecausu of conflict ,p14-30; International Crisis Group, 'Burundi: Finalising peace with the FNL, Africa Report, 131 (27August 2007).

65) Boshoff , Waldemar Very,pp50-150.

66) Boshoff, The e Burundi Peace Process,op cit,p6-14.

٦٧) عشري: المصدر السابق؛ International Crisis Group, 'Burundi: Finalising peace with the FNL, Africa Report, 131 (27August 2007).p2-5.

٦٨) وقع الاتفاق العديد من الاطراف منها :

The Government of the Republic of Burundi.

69) The Parti pour la Réconciliation du Peuple (PRP).

٧٠) عندما رفضت قوات المعارضة من الهوتو، وكذلك وقوات التحرير الوطنية FNL، على المشاركة في اتفاق السلام، قام الزعماء الأفارقة المشاركين في التوقيع على اتفاق الهدنة بتهديد هذه الحركات بمواجهة عقوبات إقليمية إذا لم تتوقف عن القتال وتنضم إلى مفاوضات التسوية في البلاد وهددوا بحرمانها من امتلاك أي قدرة على مواصلة القتال. International Crisis Group (ICG), Burundi: One hundred days to put the Burundi peace process back on track, Africa Report, 21, 14 August 2001

71) Boshoff,Vrey and Rautenbach, The Burundi Peace Process,op cit,p6-14; BBC World News, Burundi President hails ceasefi re agreement following talks with rebels, 8 October 2002.

72) sedelius,thecausu of conflict..,p14-30.

73) INTERNAL AUDIT DIVISION, AUDIT REPORT,op.cit.p5-15.

٧٤) تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢١ ايار/ مايو ٢٠٠٤ بالإجماع القرار المرقم ١٥٤٥ الذي اقر تشكيل قوة امنية لحفظ السلام في بوروندي ومرقبة وقف اطلاق النار وحل الفصائل المسلحة وتسريح الاطفال وما الى ذلك.

للتفاصيل ينظر: Boshoff , Waldemar Very,pp55-140.

75) sedelius,thecausu of conflict in burandi,p14-30;Boshoff,WaldemarVery,pp50-150.

76) International Refugee Rights Initiative, op.cit, p2-26.

77) African Economic Outlook 2012/ 7 | © AfDB, OECD, UNDP, UNECA, at:www .africanecono micoutlook.org: pp 1-14.

78) David Apter, Op.cit, p. 18- 28.; International Refugee Rights Initiative,op.cit,p2-

٧٩) للتفاصيل ينظر: أيمن السيد شبانة، "الصراع والتسوية السياسية في بوروندي"، في . محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الإصدار الثالث، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م)، ص ص ٢١٩- ٢٢١. نقلا عن عشرى: الصراع في بوروندي،المصدر السابق؛:. International Refugee Rights Initiative,op.cit,p2-26.

٨٠) بلغ عدد المشاركين في الاستفتاء ما يقرب من ٢٫٩ مليون شخص، أي بما نسبته ٩٢٪ من إجمالي الناخبين، وقد بلغت نسبة المؤيدين بنحو ٩٠٫١٪ من مجما اصوات المصوتين.للتفاصيل عن الدستور ونصوصه ينظر: دستور بورندي لعام٢٠٠٥ ضم ٣٠٧ مادة . Translated by Maria del Carmen Gress Prepared for distribution on constituteproject.org with content generously provided by Hein Online. Thisdocument has been recompiled and reformatted using texts collected in Hein Online's World Constitution's Illustrated.at: www. constituteproject.org.

٨١) كان هناك بعض العقبات، التي أدت إلى تأجيل الاستفتاء الدستوري، والانتخابات لأكثر من مرة، منها: عدم وجود إطار قانوني لإجراء الانتخابات، أو قانون للحكم المحلي، فضلاً عن وجود شكوك من جانب المعارضة إزاء نوايا الرئيس البوروندي المؤقت "دومتين ندايزي"، والذي تردد أنه يسعى إلى تعديل الدستور الانتقالي بما يسمح لترشيح نفسه في الانتخابات، وذلك مخالف لاتفاق السلام. Republic of South Africa, Dr Ayanda Ntsaluba, in Pretoria on the Burundi Peace Process, 14 October 2008, http://www.dfa .gov.za/ docs/ speeches /2008 /ntsa 1015. .html (accessed 18 October2008

82) ISS Today, The return of Agathon Rwasa could signal permanent peace in Burundi, 23 June 2009, http://www.issafrica .org/index.php?link_ id=5&link_ type=12&tmpl_id=3 (accessed 17August 2009); Boshoff , Waldemar Very,pp118.

83) للتفاصيل ينظر: Robert h. brands tetter, " Burundi a broken country, a broken state", in colin legum (ed), Africa Contemporary Record (new York: African publishing company, vol. 27, 2000), P. 380.

84) Boshoff , Waldemar Very,pp116-118.

85) Declaration of the Political Directorate of the Burundi Peace Process, Pretoria, 8 April 2009.Henri Boshoff , ISS Today, The e end of the Burundian peace process, 6 May 2009, http:// www . issafrica.org /index. php?link 7643&link_type=12&slink _type= 12& tmpl _ id=3 (accessed 6 May 2009).

86) REPUBLIC OF BURUNDI ,GLOBAL AGRICULTURE AND FOOD SECURITY PROGRAM , REQUEST FROM THE GOVERNMENT OF BURUNDI , Bujumbura. March 2012,at www. Burundi -gov.bi/min-agrie,pp2-6.

87) . Thomas R. Yager,The Mineral Industry of Burundi, 2013 Minerals Yearbook, BURUNDI—2013 [ADVANCE RELEASE], U.S. Department of the Interior, August 2015,pp61-63.

٨٨) بدأت فصول مشكلة بروندي الحالية إثر إعلان الرئيس الحالي بترشحه بولاية ثالثة في الحكم، مما يعد انتهاكا صارخا للدستور البورندية الذي وُضع بعد الحرب الأهلية وبعد اتفاق اروشا-تنزانيا عام ٢٠٠٥م و ينص أن لا يحق الرئيس بترشحه أكثر من لولايتين رئاسيتين، ولكن لم ينصاع الرئيس الحالي بيير نكورونزيزا الى دستور بلده، وبقي على سدة الحكم منذ عام ٢٠٠٥م وأنتخب للمرّة الثانية في ٢٠١٠م وبعد انتهاء فترته الثانية قرر ان يخوض سباق الانتخابات في يونيو ٢٠١٥م، مما أدى إلى تأجج الوضع الأمني في العاصمة بوجمبورا وضواحيها. ولم يأبه الرئيس في المشاكل التي نتجت عن إعلان نيته للترشح لولاية ثالثة وخاض في الاستحقاق الرئاسي في بروندي وفاز حزبه المجلس الوطني للدفاع عن الديموقراطية بـ" ٧٧ نائبا" من أصل "مئة" نواب، وكذلك فاز الانتخابات العامة كرئيس لولاية ثالثة في رئاسة بروندي بأصوات ناهزت ٦٩٪ من المشاركين في انتخابات ولم تشهد اقبالا كبيرا، اذ سجلت معظم الدوائر الانتخابية أعدادا قليلة من المشاركين. بلغت المشكلة في أوجها بعد وقوع انقلاب فاشل في بوجمبورا في شهر مايو ٢٠١٥م والذي كان يقوده القائد الجنرال غودفروا نيومباري في وقت كان الرئيس بيير نكورونزيزا يقوم بزيارة رسمية إلى جمهورية تنزانيا الاتحادية وبعد يومين من الانقلاب اي بالتحديد يوم ١٥ من مايو

٢٠١٥م نجح الرئيس بيير نكورونزيزا في العودة إلى العاصمة بوجمبورا واعتقل ثلاثة جنرالات من قادة الانقلاب العسكري الفاشل في بروندي. بعد اعلان الرئيس بيير نكورونزيزا (٥٢ عاما) في ترشحه لولاية ثالثة شهدت عاصمة بوجمبورا مظاهرات سلمية تطورت إلى مواجهات دموية بين الشرطة والمتظاهرين بعد أنضم اليها انصار المعارضة ما أدى إلى مقتل اكثر من ٤٠٠ شخص ي واعتقال ١٠٠٠ شخص في العاصمة بوجمبورا وفي مناطق أخرى كما نزح أكثر من ٢٢٠ ألفا بوروندي إلى دول الجوار. قراءة حول أزمة بوروندي والسيناريوهات المحتملة. نقلا عن مركز مقديشو للبحوث والدراسات على الربط الآتي: http://ebm.matthewexecutors.com/4gR4W6APEeoZG-72pVB3PZWogrWofb0NCZizmpCmy. ؛أبعاد أزمة بوروندي ومآلاتها بعد فوز نكورونزيزا بولاية ثالثة ،صحيفة الرياض النسخة الالكترونية على الرابط الآتي: ،"http://www.alriyadh.com/news.

أولاً: المصادر باللغة العربية:

٨٩. محمود أبو العينين، «الصراع في بوروندي»، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، سبتمبر ٢٠٠٢م).

١. جمهورية بوروندي، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، الدورة ٩٤، روما ١٠-١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

https://www.facebook.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-

٢. أيمن السيد شبانة، (الصراع والتسوية السياسية في بوروندي)، محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الإصدار الثالث، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م)،

٣. أيمن السيد شبانة، (الصراعات الأثنية في إفريقيا .. الخصائص ـ التداعيات ـ سبل المواجهة)، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل (الرياض: مجلة قراءات

المصادر والمراجع

أفريقية، المنتدى الإسلامي ، العدد السادس، ايلول/ سبتمبر ٢٠١٠).

٤. شبكة مقاتل.على الرابط الاتي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SraaHwdNil/sec06.doc_cvt.ht

٥. موقع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي على الربط الآتي:

http://www.assecaa.org/Arabic/A_contactus.htm

٦. مركز مقديشو للبحوث والدراسات ،على الربط الآتي: http:// /mogadishucenter.com

٧. صحيفة الرياض النسخة الالكترونية على الرابط الآتي: http://www.alriyadh.com/news.

٨. موقع المعرفة على الرابط الآتي: http://www.marefa.org/index. php?title

٩. معهد السلام الأميركي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات ، تاريخ النسخة ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، متاح على الربط الآتي: www.usip. org/training/online .

١٠. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،١٤آب/ أغسطس، ٢٠١٦، على الربط الآتي: http://www.eipss-eg. Org / Studies - and-Research/2/1/101.

١١. رشا السيد عشرى: (الصراع في بوروندي: الجذور والتداعيات)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،١٤آب/ أغسطس، ٢٠١٦، على الربط الآتي: http://www .eipss -eg. Org / Studies - and- Research/2/1/101.

١٢. شاهر يحيى وحيد، «الحروب الأهلية في أفريقيا أسبابها وتداعياتها»، نقلاً عن دراسات وشؤون افريقية ٢٨ اذار/ مارس، ٢٠١٢ ، على الرابط الآتي:

١٣. هيئة التحرير،» قراءة حول أزمة بوروندي والسيناريوهات المحتملة»، مركز مقديشو للبحوث والدراسات ،٢٧ كانون الثاني / يناير، ٢٠١٦، على الربط الآتي: http://mogadishucenter.com

١٤. ويكبيديا على الرابط الآتي:

15. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF

١٦. شاخت وبوزورك، تراث الاسلام ،ج١،ترجمة محمد زهير السمهوري واخرون ، ط٢، عالم المعرفة ، (الكويت ،١٩٨٨).

١٧. دريد عبد القادر نوري، تاريخ الاسلام في افريقيا جنوب الصحراء، جامعة الموصل، (الموصل، ١٩٨٥).

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

1- African Economic Outlook 2012/ 7 | © AfDB, OECD, UNDP, UNECA, at:www .africanecono micoutlook.org.

2-BBC News Africa, Mandela slams Burundi's failed leaders, 16 January 2000.

3-BBC World News, Burundi President hails ceasefi re agreement following talks with rebels, 8 October 2002.

4- David Apter, " The meta- conflict: violence as dis course", in Rene le marchand, Burundi Ethnic Conflict and genocide (Cambridge: Cambridge university press, 2004).

5-Declaration of the Political Directorate of the Burundi Peace Process, Pretoria, 8 April 2009.Henri Boshoff , ISS Today, The e end of the Burundian peace process, 6 May 2009, http:// www . issafrica.org /index. php?link 7643&link_type=12&slink _type= 12& tmpl _ id=3 (accessed 6 May 2009).

6-INTERNAL AUDIT DIVISION, AUDIT REPORT, The United Nations Integrated Office in Burundi (BINUB (Internal controls were generally in place, butcould be improved in the areas of finance.p2-20,personnel and security 23December 2009 Assignment No. 2009.

7- Henri Boshoff , Waldemar Vrey and George Rautenbach, The Burundi Peace Process From civil war to conditional peace, Institute for Security Studies, Monograph 17 June 2010.

8-Robert h. brands tetter, " Burundi a broken country, a broken state", in colin legum (ed), Africa Contemporary Record (new York: African publishing company, vol. 27, 2000..

9-Rwanda Foundation, Peace talks fl ounder but facilitation sticks to deadline, 12 August2000. Static .rnw.nl/migratie/ www.radionetherlands .nl/.../ Rwanda -p.htm.

10- REPUBLIC OF BURUNDI ,GLOBAL AGRICULTURE AND FOOD SECURITY PROGRAM ,REQUEST FROM THE GOVERNMENT OF BURUNDI , Bujumbura. March 2012,at www.burundi-gov.bi/minagrie.

11-Republic of South Africa, Dr Ayanda Ntsaluba, in Pretoria on the Burundi Peace Process, 14 October 2008, http://www.dfa .gov.za/ docs/ speeches /2008 /ntsa 1015.html (accessed 18 October2008

12-Hirondelle Foundation, Peace talks fl ounder but facilitation sticks to deadline, 12 August2000. Static .rnw.nl/migratie,www.radionetherlands .nl/.../rwanda-p. htm

8-http://www .historyofnations .net/africa/burundi. html-

13-ISS Today, The return of Agathon Rwasa could signal permanent peace in Burundi, 23 June 2009, http://www.issafrica .org/index.php?link_ id=5&link _ type=12& tmpl_id=3 (accessed 17August 2009)

14-International Crisis Group, Burundi under siege,

Rapport Burundi, 1 (27 April 1998.).

15-International Refugee Rights Initiative, “I can’t be a citizen if I am still a refugee.”, Citizenship and Displacement in the Great Lakes Region Working Paper 8, March 2013.

16-International Crisis Group (ICG), Burundi: One hundred days to put the Burundi peace process back on track, Africa Report, 21, 14 August 2001

17-International Crisis Group, ’Burundi: Finalising peace with the FNL, Africa Report, 131 (27August 2007).

18-Translated by Maria del Carmen Gress Prepared for distribution on constituteproject.org with content generously provided by Hein Online. Thisdocument has been recompiled and reformatted using texts collected in Hein Online’s World Constitution’s Illustrated.at: www.constituteproject.org.

19-Thomas sedelius,thecausu of conflict in burandi ,international ,reations 11,kese arch paper 7,5 credits,sk1041,spring 2011.

20-Thomas R. Yager,The Mineral Industry of Burundi, 2013 Minerals Yearbook, BURUNDI—2013 [ADVANCE RELEASE], U.S. Department of the Interior, August 2015